الفصل الخامس

علم الاقتصاد الإسلامي نموذجا للتكامل المعرفي

مثال من جامعات سودانية وسعودية

دهليس عادل[1]

مقدمة

إن الظروف التي مرت بها أوروبا وأنتجت الانفصام بين العلم والدين هي ظروف خاصة بأوروبا وحدها وليست ظروفا عالمية،[2] ومن هذا المنطلق، فإن الفكر الإسلامي يرى أنه لا تناقض بين العلم والدين، بل يرى التكامل بينهما، فلا ينفع البشرية أن تتقدم علمياً وتتأخر أخلاقياً.

وإذا كان الاقتصاد التقليدي بسبب ظروف نشأته قد انفصل تماماً عن الدين، فإن أهم ما يميز الاقتصاد الإسلامي ارتباطه التام بالإسلام عقيدة وشريعة. ومن ثم فقد تحتم علينا أن ندرس الاقتصاد الإسلامي بوصفه جزءاً من نظام الإسلام الشامل، يرتبط بالعقيدة ارتباطاً وثيقاً، ويتسق في نظمه مع مبادئها وأهدافها.

ويسعى الباحث هنا إلى إبراز تجليات تطبيق نظرية التكامل المعرفي بين علوم الشريعة والعلوم التجريبية أو المدنية في مناهج تدريس الاقتصاد الإسلامي. وبعبارة

---

(1) باحث في الاقتصاد الإسلامي، ويعمل حالياً محاسباً لدى مؤسسة لأشغال البناء والري بالجزائر. dehilisadel@gmail.com

(2) قطب، محمد. **حول التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية**، القاهرة: دار الشروق، 1998م، ص.7.

obeikandi.com

أخرى محاولة إلقاء الضوء على نموذج يتم من خلاله تدريس العلوم الاقتصادية برؤية تكاملية إسلامية، مستنتجاً أهم خصائصه؛ سواء كانت إيجابيات أو سلبيات.

بناء على ما سبق نطرح الإشكالية الآتية: هل يعدّ علم الاقتصاد الإسلامي نموذجاً يحقق التكامل بين علوم الشريعة والعلم الوضعي؟ وإلى أي مدى تمكنت مناهج تعليم الاقتصاد الإسلامي في الجامعات من تكوين شخصية الطالب المسلم القادر على النهوض باقتصاد أمته نظرياً وتطبيقياً؟

تكمن أهمية هذا البحث في حاجة الأمة الإسلامية إلى إعادة استكشاف ثرواتها العلمية والفكرية، وحاجة الفرد المسلم إلى الرجوع إلى هويته؛ وذلك بالتأصيل الإسلامي لمختلف العلوم التي يدرسها، وإعطائها الصبغة الروحية والأخلاقية إلى جانب الصبغة العلمية. كما أن تقديم نموذج واقعي تطبق فيه نظرية التكامل المعرفي بين العلم الديني والعلوم التجريبية، يلغي كل الشكوك التي تحوم حول إمكانية تطبيق هذه النظرية، ويفتح الأبواب للمزيد من الأبحاث التي يسعى أصحابها للتأصيل الإسلامي لعلم من العلوم.

استخدم الباحث المنهج الوصفي لعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالمنهج وبالاقتصاد الإسلامي، وقدّم البيانات المتوفرة عن المواد التعليمية. كما اعتمد على المنهج التحليلي والاستنباطي لاستخراج خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تضم في جوهرها تطبيق نظرية التكامل المعرفي، ولتحليل البيانات التي تم جمعها عن مختلف مواد منهج تعليم الاقتصاد الإسلامي في الجامعات، والخروج من هذا التحليل بنتائج وتوصيات. واستخدم أيضاً المنهج المقارن، للمقارنة بين أهداف البرامج التعليمية من جهة والإنجازات المحققة من جهة أخرى.

أولاً: مدخل إلى علم الاقتصاد الإسلامي

قبل التطرق إلى نظرية التكامل المعرفي وتطبيقها على نموذج الاقتصاد الإسلامي، لا بدّ من توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي، ثمّ تعرّف أهم خصائصه.

1 – تعريف الاقتصاد الإسلامي

أ – الاقتصاد لغة

وردت كلمة اقتصاد بأحد مشتقاتها عدداً من المرات في القرآن الكريم، وقد أخذت معاني متكاملة، نبينها من خلال الآيات التالية:[3]

– قال سبحانه: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾[المائدة: 66] فمعنى "أمة مقتصدة" في الآية أنها أمة تلتزم الاعتدال، وحدّ الوسط عند أدائها لوظائفها المختلفة، فلا إفراط ولا تفريط، والاقتصاد هنا يحمل معنى الاعتدال.

– وقال ﷻ: ﴿ لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّٱتَّبَعُوكَ وَلَٰكِنۢ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَّةُ ۚ وَسَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾[التوبة:42] ومعنى "سفراً قاصداً" في الآية أنه سفر له مردود مادي قريب، وفيه حسابات دنيوية تتعلق بالثراء والغنى.

– وقال ﷻ: ﴿ وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾[لقمان:19]. أي تواضع، ولا تكن متكبراً فخوراً، بل انظر إلى جوانبك، ولا تضر من حولك بالاختيال والتعالي.

وبهذا، فإنّ الاقتصاد هو حسن التصرف، والتدبر في إنتاج الطيبات والمنافع وتداولها، كما أن قصد السبيل هو حسن اختيار الطريق الأقرب غير الشاق وغير المكلف. ووعليه، فإن الاقتصاد يعني حسن تدبـــر إنتاج الثروة، وتوزيعها وفق ما يحقق رخاء الأمة بأقل التكاليف المادية والمعنوية. وعلى هذا، فإنّ الاقتصاد في اللغة القرآنية خاصة يعني التوسط والاعتدال.

(3) سحنون، محمود. **الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة: دار الفجر النشر والتوزيع، 2006م، ص6.

ب - الاقتصاد الإسلامي اصطلاحاً

يعرّف إسماعيل إبراهيم البدوي الاقتصاد الإسلامي بأنه: "العلم الذي يبحث نشاط الإنسان في المجتمع من حيث حصوله على الأموال والخدمات حسب المنهج الذي رسمته الشريعة الإسلامية للحصول عليها."[4]

ويعرّفه الدكتور غازي عناية بأنه: "مجموعة الأصول والمبادئ العامة الاقتصادية الثابتة والمستخرجة من القرآن والسنة، ومجموعة التطبيقات الاقتصادية المستندة إلى تلك الأصول والمبادئ العامة، التي تحكم وتنظم الحياة الاقتصادية للمجتمع الإسلامي."[5]

ويعرّف حسن سري الاقتصاد الإسلامي بأنه: "مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر."[6]

وعلى هذا، فإنّ الاقتصاد الإسلامي علم، أصوله قائمة مع بداية التشريع الإسلامي، وقد نما وترعرع على يد فقهاء الأمة عبر العصور والأجيال، حتى أصبح في عصرنا الحاضر علماً مستقلاً بذاته، يتدارسه الباحثون وعلماء الاقتصاد. ويمكن أن نستخرج بعض المبادئ والأسس والقيم الأخلاقية التي اشتمل عليها الاقتصاد الإسلامي، ولا تتوفر في أي نظام اقتصادي آخر، من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.[7] ففي القرآن الكريم نجد تحريم الربا وإباحة البيع والشراء في قوله ﷻ: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:275]، والدعوة إلى ترشيد الاستهلاك والاعتدال

(4) البدوي، إسماعيل إبراهيم. **عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الكويت: مجلس النشر العلمي، 2006م، ص34.

(5) عناية، غازي. **الأصول العامة للاقتصاد الإسلامي**، بيروت: دار الجيل، ط1، 1991م، ص35.

(6) سري، حسن. **الاقتصاد الإسلامي: مبادئ وخصائص وأهداف**، مصر: مركز الإسكندرية للكتاب، 1999م، ص23.

(7) المرجع السابق، ص31-34.

في الإنفاق في قوله ﷻ: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأعراف:31]. إلى غير ذلك من المبادئ الاقتصادية كالإرث والرهن، وما جاء من تشريعات لحماية المال، والمحافظة عليه: كحد السرقة، ومحاربة الآفات الاقتصادية، وما يترتب على أكل أموال اليتامى والرشوة.

وفي السنة النبوية المطهرة نجد فيضاً من المبادئ الاقتصادية. فقد بيّن الرسول ﷺ أن حُبّ الإنسان للتملك فطرة إنسانية، ويترتب على ذلك أن النظم الاقتصادية يجب أن لا تتعارض مع هذه الفطرة. قال عليه السلام: "لوكان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب" رواه مسلم. ونهى عن الغش، فقال عليه السلام: "من حمل علينا السلاح فليس منا ومن غشنا فليس منا" رواه مسلم. وحث على استثمار المال وعدم اكتنازه؛ لما في ذلك من تعطيل الثروة وتآكلها، فقال: "من ولي يتيماً له مال فليتجر له، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" رواه الترمذي والدارقطني. والأحاديث النبوية في مجال الاقتصاد كثيرة، لا يتسع المقام لسردها.

ولكل مجتمع الحق في الاجتهاد لإيجاد حلول لمشكلات الاقتصادية حسب ظروفه الاقتصادية، مسترشداً بكتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ، وإجماع العلماء والفقهاء.

2 – خصائص الاقتصاد الإسلامي

ولاستجلاء تطبيق نظرية التكامل المعرفي في الاقتصاد الإسلامي، فإنه من المهم أن نوجز خصائصه، ومميزاته التي اختص بها دون غيره من النظم الاقتصادية الوضعية، وهي على النحو الآتي:

أ – الاقتصاد الإسلامي جزء من النظام الإسلامي الشامل

يرتبط الاقتصاد الإسلامي ارتباطاً وثيقاً بالدين الإسلامي؛ إذ لا يمكن أن يدرس الاقتصاد الإسلامي مستقلاً عن عقيدة الإسلام وشريعته وأخلاقياته. ويبدو

ذلك واضحاً في قضية الحلال والحرام التي تشغل بال المسلم عندما يقدم على معاملة مالية ما.[8]

ب – نظرته الشاملة إلى مصلحة الإنسان "دنيا وآخرة"

إن مملكة الإنسان في الحياة الآخرة، تتوقف على نجاحه في مملكته في الحياة الدنيا، ويشجع الإسلام الأفراد على استخدام الفرص المتاحة في مجال الإنتاج؛ إذ إن نعم الله تعالى لا يحصيها العد. وإذا خلصت النية لله ﷻ أصبح كل نشاط اقتصادي شكلاً من أشكال العبادة؛[9] أي أن الاقتصاد الإسلامي يوازن بين العاجل والآجل، استناداً إلى قوله ﷻ: ﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾ [القصص:77]

ت – الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إنساني عالمي

فالقرآن الكريم يخبرنا بأن ما في الكون من نعم وخيرات، ليس وقفاً على طائفة دون طائفة، ولا احتكاراً لجماعة دون جماعة، بل الخلق كلهم عباد الله الواحد الأحد، إذ يقول الحق ﷻ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنبياء:107]

ث – الرقابة الذاتية أولاً في النشاط الاقتصادي الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي يوفق بين الحاجات المادية للإنسان والحاجات الروحية، ويعدُّ التقوى عنصراً من عناصر الإنتاج، وهو يجعل من"الضمير الديني الحي"رقيباً ذاتياً على العمل وسبيلاً للإتقان، وهي رقابة أشد فعالية؛ إذ إن المال في الإسلام ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لإعمار الكون وإسعاد البشر،

(8) المرجع السابق، ص25.

(9) عبد العزيز، سمير محمد. **التمويل العام**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط2، 1998م، ص261.

فحين يحس المسلم بأنه إذا تمكن من الإفلات من رقابة السلطة، فإنه لن يستطيع الإفلات من رقابة الله، فإن ذلك ضمانة كبرى لسلامة السلوك الاجتماعي، وعدم انحراف النشـاط الاقتصادي.[10]

ج - تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة

منح الإسلام الفرد الحق في الملكية، ولكنه وضع قيوداً تحول دون تعارض الحق الفردي مع مصلحة الجماعة.كما يعترف الإسلام بالملكية العامة التي لا يذوب فيها الفرد، ويقدّم المصلحة العامة عندما تتعارض مع المصلحة الخاصة.

ح - الاقتصاد الإسلامي ذو شقين: ثوابت ومتغيرات

ونعني بالثوابت مبادئ الشريعة الأساسية المستنبطة من الكتاب والسنة في شؤون الاقتصاد، وهي ثوابت راسخة غير قابلة للتغيير والتبديل، وصالحة لكل زمان ومكان، فقوله ﷺ: "كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وعرضه، وماله" رواه الترمذي، يتضمن مبدأً عاماً، هو حرمة الاعتداء على المال بأي صورة من صور الاعتداء. أمّا المتغيرات فتعني أن الاقتصاد الإسلامي لا يثبط أي جديد، بل يقبل كل ما هو متوافق مع الشريعة إذا لم يكن فيه فساد للفرد والمجتمع، فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي يستمد خطوطه العريضة من متطلبات الواقع، التي تتغير وفق الزمان والمكان.

والاقتصاد الإسلامي علم قائم بذاته، وله خصائصه ومميزاته، وينطوي جوهره على التكامل بين العلوم الدنيوية الوضعية، والمبادئ والأخلاق التي ينص عليها العلم الشرعي.

(10) سري، **الاقتصاد الإسلامي: مبادئ وخصائص وأهداف**، مرجع سابق، ص28.

obeikandl.com

ثانياً: نموذج أقسام الاقتصاد الإسلامي بالجامعات والمعاهد العليا السودانية[11]

شهد السودان تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي منذ تأسيس قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1975م، التي أصبحت من الجامعات الرائدات في هذا المجال.

أسهمت هذه الجامعة في دعم قيام المؤسسات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، مثل: المصارف الإسلامية، وشركات التأمين، وديوان الزكاة من خلال تقديم النموذج النظري لها، وإعداد الكوادر في مجال الاقتصاد الإسلامي وتأهيلها. ولم يقتصر أمر أقسام الاقتصاد الإسلامي على جامعة أم درمان الإسلامية، بل شمل الأمر جامعات: القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ووادي النيل، وسنار، وغرب كردفان، والمعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية.

1 - تقويم مناهج أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات والمعاهد العليا السودانية

تعكس المناهج الدراسية أهداف المجتمع في تكوين القوى البشرية وإعدادها، بالاستفادة من تجارب الماضي وخبرات الحاضر، لتكوين جيل المستقبل. "ويمكن تعريف المنهج بأنّه مجموعة من المواد المتسقة التي تؤدي إلى الحصول على درجة علمية معينة، بعد انقضاء فترة زمنية محددة لكل مادة من مجموعة المواد المقررة والنجاح فيها. ويجب أن لا ينفصم المنهج، بل يجب أن تبحث هذه المواد في جوانب الحياة المختلفة."[12] ومن ثمّ يصبح المنهج

(11) الطيب، محمد عز الدين مالك. (بتصرف)، "تقويم مناهج الاقتصاد الإسلامي بالجامعات والمعاهد العليا السودانية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مارس 2003م، ص8-27.

(12) ناصر، صديق. "مناهج ومقررات العلوم الاقتصادية والمحاسبية والإدارية: دراسة تحليلية"، ورقة قدمت لمؤتمر تنمية البيئة الجامعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الخرطوم، 22-24 رجب 1418هـ/22-24نوفمبر 1997م، ص1.

هو المنفذ الوحيد لتطوير القوى البشرية في المجتمع. أمّا مفهوم "تقويم المنهج" فهو"عملية جمع البيانات الخاصة بالمنهج وما يرتبط به من عمليات وخدمات بشرية ومادية وتربوية مساعدة لصناعته وتنفيذه، ثمّ معالجتها بطرق إحصائية، وصفية مناسبة لتقرير صلاحية قيمته البنائية والإنتاجية، للعمل بعدئذ على تحسينه وعلاجه، أو لإجازة الاستمرار بتطبيقه، أو إلغائه كلياً من التربية المدرسية."[13]

وقبل عملية تقويم مناهج أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات والمعاهد العليا السودانية، نحدد أولاً هذه الأقسام، وهي:

- أقسام كلية الاقتصاد: توجد هذه الأقسام في جامعة أم درمان الإسلامية، وجامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية منذ عام 1990م.
- أقسام كلية العلوم الإسلامية والعربية: أُنشئت هذه الأقسام في جامعة وادي النيل عام 1990م، وفي جامعة سنار عام 1992م، وغرب كردفان عام 1997م.
- قسم يمثله المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية عام 1993م.

تمثل هذه الأقسام جميع أقسام الاقتصاد الإسلامي المتوافرة في الجامعات والمعاهد العليا السودانية حتى عام 2002م. وتتضمن مجالات تقويمها الفروع المتصلة بمواد منهج الاقتصاد الإسلامي، ودور عضو هيئة التدريس في تطوير المنهج، ومقومات نجاح المنهج.

الفرع الأول: مواد منهج الاقتصاد الإسلامي

يتعيّن على طالب الاقتصاد الإسلامي دراسة عدد من علوم الشريعة والعلوم الاقتصادية والمساندة، بشكل متناسق ومنسجم، بهدف تكوين شخصية الطالب القادر على دعم المؤسسات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة وتطويرها نظرياً وعملياً. فهل نجح منهج الاقتصاد الإسلامي في تحقيق هذا الهدف؟ يمكن التعرف

(13) حمدان، محمد زياد. **تقييم المنهج**، سوريا: دار التربية الحديثة، 1986م، ص32.

على ملامح الإجابة بعد تناول مواد منهج الاقتصاد الإسلامي وتحليلها؛ إذ إنها تمثل الأساس لبناء الطالب القادر على تحقيق الهدف السابق، وهذه المواد الرئيسة هي: مواد علوم الشريعة، ومواد العلوم الاقتصادية، ومواد العلوم المساندة.

– فمواد علوم الشريعة: هي مواد كليات أو أقسام الشريعة وأصول الدين والدراسات الإسلامية: القرآن الكريم وعلومه، والحديث وعلومه، والفقه وأصوله. ونلاحظ من الجدولين(1) و(4) من ملحق البحث، أنها تتسم بالخصائص الآتية:

الخصيصة الأولى: اختلاف عدد مواد علوم الشريعة، كما في الجدول الآتي:

المؤسسة التعليمية	عدد مواد علوم الشريعة	نسبتها إلى العدد الإجمالي للمواد
القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	32	% 39
غرب كردفان	23	% 30.3
وادي النيل	16	% 25.8
سنار	13	% 19.1
أم درمان	10	% 20.8
المعهد	07	% 9.9

الخصيصة الثانية: اختلاف طبيعة (نوع) مواد علوم الشريعة وانقسامها إلى:

– مواد شرعية أساسية لتكوين الشخصية العامة للمسلم، وهي: القرآن الكريم وعلومه، وعقيدة التوحيد، والتفسير، الحديث وعلومه، والفقه وأصوله. وقد اتفقت سائر الجامعات –ما عدا المعهد– على تدريس مادتي القرآن الكريم وعقيدة التوحيد فيها.

– مواد شرعية اقتصادية، وهي: فقه المعاملات، وفقه الزكاة، ومقاصد الشريعة الإسلامية. ويوجد اتفاق بين الجامعات على تدريس مادة فقه المعاملات فيها.

– مواد شرعية ذات طابع متنوع بمعنى أنها قد تصنف ضمن علوم الشريعة الأساسية أو الشرعية الاقتصادية وهي: نظام التأمين والثقافة الإسلامية.

– مواد شرعية تمثل عبئاً على طالب الاقتصاد الإسلامي، وهي: فقه العبادات، وفقه السيرة، ونظام الحكم في الإسلام، ومنهج التربية في الإسلام، ومدخل الدعوة، وتاريخ الخلفاء الراشدين، والتاريخ الإسلامي.

الخصيصة الثالثة: اختلاف طبيعة المواد الشرعية وعددها داخل النموذج الواحد:

يوجد اختلاف في نوع المواد الشرعية وعددها داخل النموذج الواحد، فقد بلغت نسبة الاختلاف بين مواد كلية الاقتصاد 28.6%، وهي تمثّل 12مادة من مجموع 42 مادة، في حين بلغت نسبة الاختلاف بين مواد كلية العلوم الإسلامية والعربية 36.5%، وهي تمثّل 19 مادة من مجموع 52 مادة.

وتُعزى أسباب اختلاف طبيعة علوم الشريعة وعددها إلى:

أ – عدم تحديد هوية الاقتصاد الإسلامي

فالملاحظ على كتابات الاقتصاد الإسلامي المختلفة أنها غير واضحة في تحديدها هوية الاقتصاد الإسلامي؛ إذ إنها تجعل الطالب أو الباحث يحتار في معرفتها، فثمة هويات متعددة تسم الاقتصاد الإسلامي، هي:

– الاقتصاد الإسلامي علم شرعي، ومن ثَمّ فإنه يهدف إلى إعداد كوادر قادرة على إعمال الفتوى والرقابة الشرعية في النواحي الاقتصادية. وهي هوية مقبولة، ولكنها لا تعبّر عن الرؤية الكاملة للإسلام.

– الاقتصاد الإسلامي علم فني، مما يعني أنه يماثل علم الاقتصاد الوضعي، ومن ثَمّ فإن وجود علمي الشريعة والاقتصاد دون التلاحم والانسجام المطلوب بينهما، يجعل هدف كل منهما غير محدد، وهذا يمثّل هوية غير مقبولة وغير عملية.

– الاقتصاد الإسلامي علم متميز يتصف بخصائص الإسلام الاقتصادية ومن ثَمّ يهدف إلى إعداد مجموعة للعمل في دائرة الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات

الاقتصادية الإسلامية، وهذا يجعل القيد الشرعي لازماً للنشاط الاقتصادي، فضلاً عن إعداد مجموعة أخرى للعمل في دائرة التطبيق الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية، مما يجعل مجال تطويرها محكوماً داخل القيد الشرعي. وهي هوية الاقتصاد الإسلامي المطلوبة، وإن كانت غائبة عن الوجود.

ب - قصور منهج علوم الشريعة

يُعزى هذا القصور إلى العوامل الآتية:

- "غياب الأهداف أو الذهول عن المقاصد، ومن ثَمّ عدم الاهتمام بالسؤالين الآتيين: لماذا ندرس العلم الشرعي؟ وما الغاية من تدريسه؟ ومع غياب الأهداف انقلبت الوسائل إلى أهداف."[14]
- "انقطاع كثير من المعارف التي تعطي الطالب صورة عن الحاضر الذي يعيشه من حوله، لأن هذا الكم من المعارف جاء تعبيراً، أو صورة عن المجتمعات الإسلامية السابقة."[15]
- تدريس موضوعات العلوم الشرعية في مختلف كليات الجامعة بالطريقة والأسلوب نفسها، دون النظر إلى احتياجات كل تخصص، الأمر الذي أدى إلى عدم الإفادة من محتوى علوم الشريعة. وفي ما يأتي بيان لذلك:

- التركيز على الفروع والجزئيات على حساب الأحداث المعاصرة. "ومن الملاحظ أن التوسع في هذه الفروع والجزئيات -وأكثرها تاريخي- يضيِّق آفاق الطالب أو الدارس، وربما ترك أثره السلبي في ضوء نظام التقويم القائم على الحفظ على بصائر الطلاب ومواهبهم في القياس والاجتهاد."[16]

---

(14) زرزور، عدنان. (بتصرف)، "منهجية التعامل مع علوم الشريعة في ضوء التحديات المعاصرة"، بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، جمعية المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، 23-26 آب 1994م، صدر في كتاب عام 1995م، ص112.

(15) المرجع السابق، ص113.

(16) المرجع السابق، ص115.

- "الدوران حول نصوص القرآن والسنة والعقيدة وأصول الفقه من خلال مقررات مثل: المدخل إلى علوم القرآن، والمدخل إلى علم الأحاديث، والمدخل إلى علوم العقيدة، والمدخل إلى علوم الفقه الخ. وهذه المقررات تستوعب وقت الطلبة وجهدهم، كما تستوعب الخطة الدراسية دون أن تدرب الطلاب على كيفية تناول النص من القرآن أو السنة بالتلاوة والفهم واستنباط الأحكام وربط ذلك بالحياة."[17]
- "المحتوى الذي يُدَرَّس في علوم القرآن والسنة والعقيدة والسيرة، إنما يقدم في صورة منفصلة لا علاقة لكل منها بالأخرى."[18]

هذا هو واقع حال مواد علوم الشرعية. ولكن، ما هو وضع مواد العلوم الاقتصادية؟

مواد العلوم الاقتصادية: يظهِر الجدولان (2) و(4) من ملحق البحث الخصائص التي تمتاز بها مواد العلوم الاقتصادية. وفي ما يأتي بيان لذلك:

الخصيصة الأولى: تناسق عدد مواد العلوم الاقتصادية وانسجامها، كما في الجدول الآتي:

المؤسسة التعليمية	عدد مواد العلوم الاقتصادية	نسبتها إلى العدد الإجمالي للمواد
سنار	29	% 42.6
القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	27	% 32.9
غرب كردفان	26	% 34.2
وادي النيل	25	% 33.9
أم درمان	20	% 41.6
المعهد	20	% 28.2

(17) مدكور، علي أحمد. "محتوى منهج العلوم الشرعية في الجامعات: الواقع والطموحات"، بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، 23-26 آب 1994م، صدر في كتاب عام 1995م، ص149.

(18) المرجع السابق، ص366.

الخصيصة الثانية: اختلاف طبيعة (نوع) مواد العلوم الاقتصادية؛ إذ بلغت نسبة الاختلاف بين المواد الاقتصادية الوصفية 30%، والمواد الاقتصادية المقارنة 25%، في حين شهدت المواد الاقتصادية الإسلامية أكبر نسب الاختلاف؛ إذ وصلت إلى 90% الأمر الذي أدى إلى حدوث الخاصية الثالثة.

الخصيصة الثالثة: قصور المواد الاقتصادية الإسلامية عن تحقيق الأهداف المنوطة بها، ويبلغ عدد هذه المواد 23 مادة من مجموع 127مادة، وهي تمثّل ما نسبته 15.6% من المواد الكلية. ويُعزى هذا القصور إلى الأسباب الآتية:

أ – عدم تحديد شخصية الاقتصاد الإسلامي

أدى عدم وضوح شخصية الاقتصاد الإسلامي إلى الاختلافات السابقة. وقد أظهر الواقع وجود مناهج عدّة مناهج للاقتصاد الإسلامي، وهي:

- منهج الاقتصاد الإسلامي البديل عن الاقتصاد الوضعي: حرص هذا المنهج على وضع تصور متكامل واضح مميز يتيح حلّ المشكلات الاقتصادية المعاصرة، استناداً إلى رؤية الإسلام، ووضع نصب عينيه نقد الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي وبيان عيوبهما، من أجل إبراز تميّز الاقتصاد الإسلامي عنهما، وهذا الأمر يقع خارج دائرة نطاق عمل الاقتصاد الإسلامي.
- منهج الاقتصاد الإسلامي المكمل للاقتصاد الوضعي: يهدف هذا المنهج إلى تطويع الاقتصاد الوضعي بتضمينه بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. وقد أسهم وجود تصور شامل عن خصائص الاقتصاد الإسلامي في العديد من الكتب التي سبقت ظهور كتاب آدم سميث "ثروة الأمم" في تأليف كتب عدّة عن اشتراكية الإسلام ورأسمالية الإسلام.

جدير بالذكر أن المنهجين السابقين جعلا الاقتصاد الإسلامي في موقف المدافع وليس المبادر. "إذ إننا ندافع عن الإسلام أو الاقتصاد الإسلامي ونحاول أن نثبت أنه يماثل أو يتماثل أو يتماشى، أو لا يتناقض مع أحد الأنظمة الوضعية

المعاصرة، وكأنّ هذه الأنظمة هي الأصل والإسلام هو الفرع."[19]

- منهج الاقتصاد الإسلامي الخالص: على الرغم من تميّز هذا المنهج عن غيره من المناهج الوضعية، إلّا أنه يتداخل معها في بعض الموضوعات التي يتناولها. وقد برز هذا الاتجاه في كتابات بعض العلماء المعاصرين، أمثال: محمد نجاة صديقي، ومحمد أنس الزرقاء، وعبد الحميد الغزالي، ومنذر قحف، ومحمد علي القراداغي وغيرهم، وهو المنهج الصواب.

ب - عدم المزج الجيد بين علوم الشريعة والعلوم الاقتصادية

أدّى النمط المتبع في تدريس الطلبة موضوعات الاقتصاد الإسلامي إلى عدم تحقيق الهدف المنشود، وهو إعداد طالب اقتصاد إسلامي كفؤ. "بل هو بالأحرى قد أوجد لنا شخصاً ذا ثقافتين منفصلتين؛ اقتصادية وضعية، وشرعية، دون أن يتولد عنهما الوليد المرتقب، وهو الاقتصاد الإسلامي."[20]

ونتج عن ذلك فجوة بين علوم الشريعة والعلوم الاقتصادية، "وتطوير جامعة الأزهر في العصر الحديث يعدّ أكبر دليل شاهد على محاولة مزج العلوم الدينية مع العلوم الوضعية الحديثة، ولكن الفجوة القائمة بين هذين الجانبين لم تنته، بل ازدادت وضوحاً للناظرين."[21]

ت - عدم مواكبة التطورات النظرية والتطبيقية في مجال الاقتصاد الإسلامي داخلياً وخارجياً

وقد مرَّ الاقتصاد الإسلامي بأربع مراحل، هي:

---

(19) الغزالي، عبد الحميد. **حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية**، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 1989م، ص11.

(20) يسري، عبد الرحمن، ودنيا، شوقي أحمد. "تعقيب على أحد بحوث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، مركز صالح عبد الله كامل للأبحاث والدراسات التجارية والإسلامية، 6-9سبتمبر 1986م، 1992م، ص188.

(21) المرجع السابق، ص115.

– مرحلة الشك (1900م–1960م): وفيها كان الحديث عن الاقتصاد الإسلامي يقابل بالكثير من الشكوك؛ لغياب تطبيق الاقتصاد الإسلامي، والجهل بوجوده، ومن ثَمَّ لم تكن هناك مواد أو أقسام في مجال هذا الاقتصاد.

– مرحلة المقارنة (1960م–1976م): وفيها تركزت الدراسات حول مقارنة الاقتصاد الإسلامي بالاقتصاد الوضعي.

– مرحلة الإقناع (1976م–1983م): وفيها نشأ عدد من المؤسسات الاقتصادية الإسلامية مثل: مؤسسة الزكاة، والمصارف والتأمين.

– مرحلة الهوّة (1983م–2002م): وفيها اتسعت الهوّة بين الاقتصاد الإسلامي النظري والتطبيقي، وعجزت مناهج الاقتصاد الإسلامي عن استيعاب التطورات التطبيقية، ووضع الحلول المناسبة لمشاكلات التطبيق المعاصر.

ونحن، الآن، نعايش مرحلة صعود نجم الاقتصاد الإسلامي، والتحول من الجانب النظري إلى التطبيق على أرض الواقع، من خلال تطوير أدوات تمويلية في المؤسسات المالية الإسلامية تتوافق مع الشريعة، وفتح أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي في مختلف الجامعات العالمية.

مواد العلوم المساندة: وهي تشكّل المثلث الأخير لمواد منهج الاقتصاد، ويظهِر الجدولان (3) و(4) من ملحق البحث، الحقائق الآتية عن هذه المواد:

– تشكّل المواد المساندة المفيدة للاقتصادي ما نسبته 35.8% من إجمالي المواد المساندة.

– تشكّل المواد المساندة العصرية ما نسبته 18.2% من إجمالي المواد المساندة.

– تشكّل اللغات ما نسبته 42.1% من إجمالي المواد المساندة. وتنحصر اللغات في العربية والإنجليزية، مع تفرد جامعة القرآن الكريم بتخيير الطالب بين دراسة اللغة الإنجليزية أو الفرنسية.

– تشكّل المواد المساندة ذات العبء ما نسبته 3.9% من إجمالي المواد المساندة.

الفرع الثاني: دور عضو هيئة التدريس في تطوير المنهج

يُعدّ عضو هيئة التدريس المرتكز الأساس في الجامعات لتخطيط منهج الطالب وتنفيذه وتطويره. ولكن، هل نجح عضو هيئة التدريس في الجامعات والمهاهد العليا السودانية في تطوير منهج الاقتصاد الإسلامي؟ "من خلال زيارات ميدانية، ومقابلات لبعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا السودانية،"[22] تبيّن لنا الآتي:

أ – التخصص العلمي

ينقسم التخصص العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الأقسام إلى الآتي:

– تخصص الاقتصاد الإسلامي: يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي 12 عضواً من مجموع 56 عضواً بنسبة 21.4%. وكانت أعدادهم في جامعات أم درمان الإسلامية والقرآن الكريم ووادي النيل وغرب كردفان (5، 5، 1، 1) على التوالي.

– تخصص الاقتصاد الوضعي: يبلغ عدد الحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الوضعي 34 عضو هيئة تدريس بنسبة 60.7%، منهم 10 أعضاء يحملون شهادة البكالوريوس في تخصص الاقتصاد الإسلامي بنسبة 29.4%، ويرجع تحول أولئك لدراسة الاقتصاد الوضعي والتخصص فيه للعوامل الآتية:

– ندرة المراجع الاقتصادية الإسلامية، مقارنة بالمراجع الاقتصادية الوضعية.

– عزوف أساتذة الاقتصاد الإسلامي عن العمل بالجامعات لتدني الأجور.

---

(22) الطيب، **تقويم مناهج الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص16.

obeikandl.com

– سيطرة أساتذة علوم الشريعة على تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي، وبُعدهم عن تدريس الاقتصاد الوضعي؛ مما يجعل مَنْ يحملون شهادة البكالوريوس في الاقتصاد الإسلامي يفضلون التحضير في الاقتصاد الوضعي حتى يتمكنوا من تدريسه.

– تخصص علوم الشريعة: وهم مَن نالوا دراسات عليا في كليات الشريعة أو أصول الدين، وعددهم 10 أعضاء بنسبة 17.9%. ويحظون بالنصيب الأكبر من تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي.

نلاحظ –مما سبق– أن أعضاء هيئة التدريس قد لا يسهمون في تطوير الاقتصاد الإسلامي للأسباب الآتية:

السبب الأول: "الأساتذة المتخصصون في الفقه الإسلامي كانوا يرون من البداية أنهم الأكثر جدارة بتدريس مواد الاقتصاد الإسلامي؛ إذ يقع ذلك كله أو معظمه في نطاق تخصصهم، وأنه حتى وإن كانت هنالك حاجة لبعض المعلومات الحديثة في المسألة الاقتصادية، فإنهم قادرون على استيعابها وتدريسها."[23]

ونجد أن الواقع حتم "أن يقنع أساتذة [العلوم الشرعية] –فقهاء على وجه الخصوص– أنهم ليسوا اقتصاديين، وأن هذا لا يقلل مثقال ذرة من شأنهم، وأن المنهج العلمي الإسلامي قد سبق المنهج الغربي بقرون عديدة باحترام التخصصات الدقيقة ووضعها في مكانتها الصحيحة."[24]

السبب الثاني: "أساتذة الاقتصاد المسلمون الذي تلقوا دراستهم في الغرب أو في بلدانهم وفقاً للمنهج الغربي مخالفاً لم يقنعوا بعدُ بقضية الاقتصاد الإسلامي، فلقد تمثل اتجاههم منذ البداية في ضرورة تدريس العلوم الاقتصادية الحديثة (الوضعية) لطلاب الاقتصاد الإسلامي، مع التعليق عليها ومحاولة تعديلها

(23) يسري، **إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر**، مرجع سابق، ص116.

(24) المرجع السابق، ص 117.

وتطويرها من وجهة النظر الإسلامية."[25]

السبب الثالث: قلة أعداد الأساتذة الذين جمعوا بين الاقتصاد الوضعي والفقه الاقتصادي.

ب - ضعف الإسهام العلمي

يوجد قصور واضح في الإسهام العلمي لأقسام كلية الاقتصاد الإسلامي، ويتمثل ذلك في شُحّ الإنتاج العلمي؛ إذ تمّ إصدار ثلاثة كتب فقط في هذا المجال، منها كتابان من جامعة وادي النيل، والثالث من المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية. أمّا البحوث فبلغ عددها أربعة فقط، ثلاثة منها من المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، والرابع من جامعة وادي النيل. وفي ما يخص المجلات العلمية، فثمة مجلة علمية محكمة واحدة يصدرها المعهد العالي للدراسات والمصرفية المالية، وقد صدر منها ستة أعداد فقط.

ت - الدعوة إلى الاقتصاد الإسلامي

يُقصَد بذلك إقامة الندوات والدورات والمؤتمرات المتعلقة بالشأن الاقتصادي الإسلامي، وقد انحصرت هذه الأنشطة في المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الذي قدَّم (51) ندوة، و(7) دورات و(3) مؤتمرات، وكذلك جامعة وادي النيل التي شاركت بندوة واحدة فقط.

ث - أسلوب التدريس ووسائله

يقتصر أسلوب التدريس على المحاضرة والمناقشة فقط، أمّا وسائل التدريس المعينة فما زالت مقتصرة على لوح الطباشير.

الفرع الثالث: عوامل نجاح المنهج

توجد عوامل عدّة أسهمت في نجاح المنهج في تحقيق أهدافه، أبرزها:

(25) المرجع السابق، ص116.

أ - مكتبة الاقتصاد الإسلامي

أدّى وجود مكتبة للاقتصاد الإسلامي إلى توفير مصادر المعلومات المختلفة من المراجع والكتب والدوريات والرسائل الجامعية وغيرها، التي تعدّ أهم عوامل نجاح منهج الاقتصاد الإسلامي في أداء رسالته، غير أننا نلاحظ ندرة المصادر والمراجع الخاصة بالاقتصاد الإسلامي في الجامعات والمعاهد العليا في السودان، وإن توفرت المراجع التي تعني بموضوع النقود والمصارف وأصول الاقتصاد الإسلامي والمالية العامة. ونلحظ أيضاً غياباً شبه تام لمراجع النظرية الاقتصادية الإسلامية، خاصة الاقتصاد الكلي، مع ملاحظة تفرد مكتبة المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، وجامعة وادي النيل بتوفر العديد من المراجع مقارنة بالجامعات السودانية الأخرى.

ب - علاقات الأقسام بالمؤسسات الفكرية الداخلية

أسهمت علاقة الأقسام بالمؤسسات الفكرية الداخلية في إثراء النقاش والحوار في موضوعات الاقتصاد الإسلامي، مما ساعد على تطور منهج الاقتصاد الإسلامي، ولكنّنا نلاحظ الآتي:

- انعدام علاقة الأقسام ببعضها بعضاً على الرغم من وجود ثلاثة منها في ولاية الخرطوم.
- ضعف علاقة الأقسام بمراكز البحث العلمي الداخلية ذات الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي، مثل: معهد إسلامية المعرفة بجامعة الجزيرة، ومركز أبحاث الإيمان بولاية الخرطوم.
- ضعف العلاقة بين الأقسام وانعدامها بإدارة التأصيل بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومستشارية التأصيل بوزارة الجمهورية.

ت – علاقات الأقسام بالمؤسسات التطبيقية الداخلية

أسهم تعاون الأقسام مع المؤسسات التطبيقية الداخلية في المواءمة بين الإطار النظري والتطبيقي، مما ساعد على نجاح المنهج في تحقيق أهدافه المنشودة، ولكنّ واقع الحال يظهِر عدم تواصل بعض الأقسام مع المؤسسات التطبيقية الداخلية، مثل: المصارف، وشركات التأمين، وديوان الزكاة، ووزارة التجارة، باستثناء المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية. الذي يتميّز بعلاقة جيدة مع وزارة المالية وبنك السودان.

ث – علاقات الأقسام بالمؤسسات الخارجية

توجد مؤسسات فكرية وتطبيقية خارج السودان تعني بالاقتصاد الإسلامي، مثل تلك المتوافرة في المملكة العربية السعودية، وأبرزها: مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة "دلة البركة" وعلى الرغم من جهودها الواضحة المتميزة في هذا المجال، إلّا أن هذه المؤسسات ما زالت تفتقر إلى تدعيم أواصر التعاون بينها وبين المؤسسات والجامعات السودانية التي تعني بالاقتصاد الإسلامي، باستثناء بعض الصلات بينها وبين المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية وجامعة وادي النيل. وكذلك الحال بالنسبة إلى علاقة هذه المؤسسات والجامعات بجامعة الأزهر، باستثناء سعي جامعة وادي النيل لإقامة علاقات معها. ويبدو هذا الأمر جلياً أكثر بانعدام الصلة بين مؤسسات السودان وجامعاته والمؤسسات الفكرية والتطبيقية الخارجية الأخرى، مثل: الجامعة الإسلامية الدولية في إسلام آباد، ورابطة العلماء الاجتماعيين الإسلاميين في أمريكا، وغيرهما.

لذا، ينبغي تفعيل أواصر التواصل والتعاون والبحث العلمي بين هذه المؤسسات والجامعات؛ بغية تطوير مناهج أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات السودانية، وصولاً إلى تحقيق الهدف المنشود.

2 – تصور مقترح لتطوير مناهج الاقتصاد الإسلامي

أوضحت الدراسة في العنصر الأول حاجة مناهج أقسام الاقتصاد الإسلامي في السودان إلى التقويم والتطوير ووضع تصور علمي وعملي، بهدف إعداد طالب الاقتصاد الإسلامي إعداداً جيداً.

وفي ما يأتي بعض الاقتراحات التي قد تسهم في تطوير مناهج هذ الاقتصاد:

الفرع الأول: القواعد الأساسية لتطوير منهج الاقتصاد الإسلامي

لتطوير مناهج الاقتصاد الإسلامي، وتمكينها من بلوغ أهدافها المنشودة، ينبغي مراعاة المناحي الآتية:

أ – تحديد هوية الاقتصاد الإسلامي ومنهجه، وهذا يتطلب

– تحديد هوية الاقتصاد الإسلامي، ليغدو علماً متميزاً موسوماً بخصائص الإسلام الاقتصادية.

– تحديد منهج الاقتصاد الإسلامي؛ إذ إن تميّز هذا المنهج لا يعني أنه مكمل أو بديل عن الاقتصاد الوضعي، وإنما هو منهج خاص برؤية الإسلام الاقتصادية، وقد يتفق مع المناهج الأخرى، وقد لا يتفق.

– تحديد هدف منهج الاقتصاد الإسلامي، المتمثّل في إعداد طالب الاقتصاد الإسلامي إعداداً جيداً يتيح له الإسهام بفاعلية في مسيرة النهوض الحضاري للأمة الإسلامية.

ب – إعادة هيكلة أقسام كلية الاقتصاد الإسلامي

يمكن إعادة لنظر في المهام والأهداف المنوطة بكل قسم من القسام التي يدرَّس فيها علم الاقتصاد الإسلامي، وذلك على النحو الآتي:

– قسم الاقتصاد الإسلامي الشرعي: وفيه يدرس الطالب العديد من مواد علوم الشريعة والفقه الاقتصادي الإسلامي، والمواد المساندة التي تساير روح

العصر الحديث، والتي تتيح له العمل -بعد التخرج- في دائرة الفتوى والرقابة الشرعية بالمؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

- قسم الاقتصاد الإسلامي التطبيقي: وفيه يدرس الطالب العديد من مواد الفقه الاقتصادي والاقتصاد الإسلامي والمواد المساندة التي تلبي حاجة العصر الحديث، والتي تتيح له العمل -بعد التخرج- في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

يمكن أيضاً التنويع في طرائق التدريس المتبعة، وذلك بتخصيص مكان مستقل لكل قسم في كلية الاقتصاد الإسلامي، بحيث تُدرَّس فيه مواد القسم فقط، وتخصيص قسم منفصل آخر في كلية الشريعة أو أصول الدين أو الدراسات الإسلامية تُدرَّس فيه موضوعات الاقتصاد الإسلامي الشرعي. أما تخصص الاقتصاد الإسلامي التطبيقي فلا يراوح مكانه كلية الاقتصاد أو التجارة أو العلوم الإدارية. كما يمكن إنشاء قسم واحد لكلا التخصصين (الشرعي، والتطبيقي) ليكون قسماً واحداً منفصلاً في كلية الاقتصاد، أو التجارة، أو العلوم الإدارية، أو الشريعة، أو أصول الدين، أو الدراسات الإسلامية.

ت - تأهيل أعضاء هيئة التدريس

إن التصور المقترح لتطوير منهج الاقتصاد الإسلامي يسعى لصهر علوم الشريعة والعلوم الاقتصادية معاً في بوتقة الفقه الاقتصادي؛ بغية النهوض بمستوى طلبة الاقتصاد الإسلامي. ويتطلب هذا التصور تأهيل أعضاء هيئة التدريس بأقسام الاقتصاد الإسلامي في المجالات المختلفة عن طريق:

- إعدد برنامج شامل خاص بالشريعة الإسلامية يظهر علاقتها بالاقتصاد ومناحي الحياة المختلفة. بالإضافة إلى عقد دورات متخصصة لأساتذة علوم الشريعة بهدف تزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة لتدريس مواد الفقه الاقتصادي وعلوم الشريعة وفق التصور المقترح، وعقد دورات أخرى لأساتذة العلوم الاقتصادية تساعدهم على تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي وفق الرؤية

الجديدة؛ على أن يتبع ذلك إيجاد قنوات اتصال دائم بين أساتذة العلوم الاقتصادية وعلوم الشريعة والعلوم المساندة، عن طريق عقد ندوات دورية متخصصة للنظر في سائر أمور منهج الاقتصاد الإسلامي.

– تعاون أعضاء هيئة التدريس في تأليف الكتب الدراسية، ولا سيّما الكتب التي تضمنها المقترح للمنهاج، والتخطيط للدورات التدريبية؛ استجابة لاحتياجات المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

– تأهيل أعضاء هيئة التدريس على نحو يتيح لهم إجراء العديد من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الاقتصاد الإسلامي.

ث – الاستفادة من العلاقات التبادلية: الداخلية والخارجية

ينبغي تضافر جميع الجهود لخدمة الاقتصاد؛ وذلك بسعى الأقسام المختلفة إلى الاستفادة من:

- خبرات العاملين في أقسام كلية الاقتصاد الإسلامي الداخلية الأخرى؛ خدمة للاقتصاد الإسلامي.
- المؤسسات الفكرية والتطبيقية في مجال تأصيل المعرفة داخل السودان، بما فيها من: وزارات، وهيئات، ومراكز، وشركات، ومصارف.
- المؤسسات الإسلامية الخارجية في مجال الاقتصاد الإسلامي: النظري والتطبيقي، والإسهام في كتابة البحوث والكتب الدراسية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي بالتعاون معها، ولا سيّما إن كان لديها الرغبة في ذلك.

الفرع الثاني: مواد منهج الاقتصاد الإسلامي

يدرس طالب الاقتصاد الإسلامي مواد مشتركة من تخصصي الاقتصاد الإسلامي الشرعي والتطبيقي في المجموعتين الأولى والثانية، أو الفصول الدراسية الأربعة الأولى، على النحو الآتي:

- **مواد الدراسة المشتركة:** يدرس طلبة المجموعة الأولى المواد الآتية:

مواد الفصل الدراسي الأول	مواد الفصل الدراسي الثاني
1 – القرآن الكريم.	1 – القرآن الكريم.
2 – التفسير وعلوم القرآن.	2 – أصول الاقتصاد الإسلامي.
3 – الفقه الإسلامي.	3 – الإدارة الإسلامية.
4 – أصول الفقه.	4 – المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.
5 – عقيدة التوحيد.	5 – نظرية العقد.
6 – الحديث وعلومه.	6 – مقاصد الشريعة الإسلامية.
7 – الحاسوب النظري.	7 – الحاسوب التطبيقي.
8 – اللغة العربية (النحو).	8 – اللغة العربية (البلاغة).
9 – اللغة الإنجليزية.	9 – اللغة الإنجليزية.

- يدرس طلبة المجموعة الثانية المواد الآتية:

مواد الفصل الدراسي الثالث	مواد الفصل الدراسي الرابع
1 – القرآن الكريم.	1 – القرآن الكريم.
2 – عقود البيوع.	2 – فقه وفتاوى المشاركات.
3 – فقه المشاركات.	3 – فتاوى المشاركات.
4 – فقه البيوع.	4 – فتاوى البيوع.
5 – فقه الإجارة.	5 – فتاوى الإجارة.
6 – مبادئ الاقتصاد الكلي الإسلامي.	6 – الاقتصاديات المالية العامة.
7 – النظرية الاقتصادية الجزئية الإسلامية.	7 – اقتصاديات الوقف والتنمية.
8 – اللغة العربية (النحو).	8 – اللغة العربية (الأدب).
9 – اللغة الإنجليزية.	9 – اللغة الإنجليزية.

نلاحظ –مما سبق– أن مواد علوم الشريعة تشكّل ما نسبته 30.6% من إجمالي المواد في فترة الدراسة المشتركة، في حين تمثّل مواد الفقه الاقتصادي نحو 22.2% من الإجمالي، وهي تشمل مادة فقه المشاركات التي تتضمن المضاربة والشراكة والمزارعة والمساقاة، ومادة فقه البيوع التي تضم كلاً من بيع السلع

والاستصناع والمرابحة، وفقه الإجارة. وقد تبيّن وجود رابط بين الفقه الاقتصادي والواقع تمثّل في الفتاوى التي صاحبت التطبيق المعاصر. أمّا المواد المساندة فشملت اللغات والحاسوب النظري والتطبيقي، والإدارة الإسلامية، والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية (الزكاة، والمصارف، وشركات الاستثمار، والتأمين)، التي تشكّل ما نسبته 33.3% من إجمالي مواد الدراسة المشتركة.

في حين بلغت نسبة تمثيل مواد الاقتصاد 13.9% من الإجمالي، ومعظمها من مواد الاقتصاد الإسلامي، باستثناء مادة اقتصاديات المالية العامة، التي تُعدّ اقتصاداً مقارناً.

- مواد تخصص الاقتصاد الإسلامي الشرعي

بعد دراسة مواد الدراسة المشتركة، يتخصص الطالب إما في الاقتصاد الإسلامي الشرعي، وإمّا في الاقتصاد الإسلامي التطبيقي. وفي ما يأتي المواد التي يدرسها طلبة المجموعة القالثة في تخصص الاقتصاد الإسلامي الشرعي هي:

مواد الفصل الدراسي الخامس	مواد الفصل الدراسي السادس
1 – القرآن الكريم.	1 – القرآن الكريم.
2 – عقود الشركات.	2 – طرق البحث في العلوم الشرعية.
3 – تفسير آيات الأحكام.	3 – تفسير آيات الأحكام.
4 – تفسير أحاديث الأحكام.	4 – تفسير أحاديث الأحكام.
5 – نظرية الغرر.	5 – نظرية الخيار.
6 – الموارد المالية في الإسلام.	6 – العلاقات الدولية في الإسلام.
7 – اللغة العربية (المراسلات).	7 – اللغة العربية (البحوث).
8 – اللغة الإنجليزية (علوم الشريعة).	8 – اللغة الإنجليزية (فقه اقتصادي).
9 – التدريب العملي في المؤسسات الاقتصادية في مجال الفتوى والرقابة الشرعية.	9 – المكتبة، وفيها يتم التدريب على استخدام مراجع التراث الإسلامي.

- أمّا المواد التي يدرسها طلبة المجموعة الرابعة فهي:

مواد الفصل الدراسي السابع	مواد الفصل الدراسي الثامن
1. القرآن الكريم.	1. القرآن الكريم.
2. النصوص الاقتصادية في القرآن.	2. النصوص الاقتصادية في السنة.
3. تاريخ التشريع الإسلامي.	3. القضاء والدعوى وطرق الإثبات.
4. اقتصاديات التأمين والزكاة.	4. اقتصاديات الاستثمار والمصارف.
5. تفسير آيات الأحكام.	5. تفسير آيات الأحكام.
6. تفسير أحاديث الأحكام.	6. تفسير أحاديث الأحكام.
7. اللغة العربية (الفتاوى).	7. اللغة العربية (التقارير).
8. اللغة الإنجليزية (التأمين والزكاة).	8. اللغة الإنجليزية (المصارف والاستثمار).
9. قضايا اقتصادية شرعية معاصرة.	9. بحث التخرج.

نلاحظ -مما سبق- أن طالب الاقتصاد الإسلامي الشرعي يركز على علوم الشريعة أولاً، ثمّ العلوم المساندة، ثمّ علوم الفقه الاقتصادي، وأخيراً علوم الاقتصاد. كما نلاحظ أن نسبة علوم الشريعة تمثّل 45.8% من إجمالي الدراسة في الفصول الثمانية، و61.1% في الفصول: الخامس، والسادس، والسابع، والثامن. في حين بلغت نسبة العلوم المساندة 23.6% من إجمالي الدراسة وفي الفصول الدراسية الأربعة الأخيرة. أمّا مواد الفقه الاقتصادي فتمثّل ما نسبته 18.1% من الإجمالي، و13.9% في الفصول الدراسية الأربعة الأخيرة.

وقد بلغت نسبة تمثيل مواد العلوم الاقتصادية 12.5% من الإجمالي، و 11.1% في الفصول الدراسية الأربعة الأخيرة.

- مواد تخصص الاقتصاد الإسلامي التطبيقي (التأمين والزكاة)

يدرس طلبة المجموعة الثالثة في تخصصي التأمين والزكاة، والاستثمار والمصارف المواد الآتية دراسة مشتركة:

مواد الفصل الدراسي الخامس	مواد الفصل الدراسي السادس
1 – النصوص الاقتصادية في القرآن.	1 – النصوص الاقتصادية في السنة.
2 – عقود الشركات.	2 – مناهج البحث العلمي.
3 – التحليل الاقتصادي الكلي الإسلامي.	3 – النظرية الاقتصادية الكلية.
4 – النظرية الاقتصادية الجزئية.	4 – النقود والمصارف.
5 – مبادئ المحاسبة المالية.	5 – الاقتصاد الرياضي.
6 – الجبر الخطي.	6 – التفاضل والتكامل.
7 – الإحصاء الوصفي.	7 – الإحصاء التطبيقي.
8 – اللغة العربية (المراسلات).	8 – اللغة العربية (البحوث).
9 – الإدارة المالية.	9 – محاسبة التكاليف.
10 – اللغة الإنجليزية (اقتصاد وضعي).	10 – اللغة الإنجليزية (اقتصاد إسلامي).
11 – دراسة الجدوى الاقتصادية.	11 – التجارة الخارجية والإلكترونية.

نلاحظ –مما سبق– أن الدراسة المشتركة لطلبة الاقتصاد الإسلامي التطبيقي تركِّز على:

تدريس عقود الشركات بوصفها مادة شرعية ذات صلة قوية بالمؤسسات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، التي يسعى الطالب للعمل فيها بعد التخرج، فضلاً عن تدريس مادة الفقه الاقتصادي نصوصاً اقتصادية مستقاة من الكتاب والسنة. أمّا مواد الاقتصاد فتتضمن دراسة: الاقتصاد الإسلامي (التحليل الاقتصادي الكلي الإسلامي، واللغة الإنجليزية)، والاقتصاد الوصفي (النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية، والاقتصاد المقارن)، والاقتصاد المقارن (دراسة الجدوى الاقتصادية، والتجارة الخارجية والإلكترونية، والنقود والمصارف).

– يدرس طلبة المجموعة الرابعة في تخصص التأمين والزكاة المواد الآتية:

مواد الفصل الدراسي السابع	مواد الفصل الدراسي الثامن
1 – الاقتصاد القياسي.	1 – السياسات الاقتصادية في الإسلام.
2 – رياضيات الزكاة والتأمين.	2 – التأمينات الاجتماعية.
3 – اقتصاديات التأمين الإسلامي.	3 – اقتصاديات الزكاة.
4 – أعمال التأمين.	4 – أعمال الزكاة.
5 – أسس جباية الزكاة.	5 – أسس توزيع الزكاة.
6 – تشريعات التأمين.	6 – الاقتصاد التطبيقي.
7 – إدارة الزكاة.	7 – إدارة التأمين.
8 – محاسبة التامين.	8 – محاسبة الزكاة.
9 – تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي.	9 – اللغة الإنجليزية (التأمين).
10 – قضايا في الاستثمار والمصارف.	10 – بحث التخرج.
11 – التدريب العملي.	11 – المكتبة.

نلاحظ –مما سبق– أن قسم الاقتصاد الإسلامي التطبيقي (تخصص التأمين والزكاة)، يدرِّس (80) مادة تقريباً، على النحو التالي:

- تبلغ نسبة علوم الشريعة 15% من مجموع المواد. أمّا مواد التخصص فهي: محاسبة التأمين، وإدارة الزكاة، وتشريعات التأمين، وأعمال التأمين، وأسس جباية الزكاة، وقضايا في التأمين والزكاة، ورياضيات الزكاة والتأمين، والتدريب العملي، والتأمينات الاجتماعية، وأعمال الزكاة، وأسس توزيع الزكاة، وإدارة التأمين، ومحاسبة الزكاة، واللغة الإنجليزية، وبحث التخرج، وهي تشكّل ما نسبته 18.8% من مجموع المواد. وبذا، تبلغ نسبة مواد علوم الشريعة ومواد التخصص معاً 33.8% من مجموع المواد الكلي، مما يمثّل أساساً داعماً لطلبة الاقتصاد الإسلامي في المجال النظري والتطبيقي.
- مواد الفقه الإسلامي تمثّل ما نسبته 12.5% من إجمالي المواد. أمّا مواد الاقتصاد فتمثّل ما نسبته 25% منها، نصفها تماماً مواد اقتصاد إسلامي صرف، يمثّل 20% منها مواد الاقتصاد المقارن، في حين يمثّل الباقي مواد الاقتصاد الوصفي الصرف، وتبلغ النسبة 30%، حتى لا نحرم الاقتصاد الوضعي حقه في بلورة علم الاقتصاد الحديث.

- المواد المساندة تشكّل ما نسبته 28.7% من مجموع المواد، وهي مواد داعمة ومعزّزة لباقي المواد.

- مواد تخصص الاقتصاد الإسلامي (المصارف والاستثمار)

يدرس طلبة المجموعة الرابعة في تخصص المصارف والاستثمار المواد الآتية:

مواد الفصل الدراسي السابع	مواد الفصل الدراسي الثامن
1 – الاقتصاد القياسي.	1 – السياسات الاقتصادية في الإسلام.
2 – رياضيات الاستثمار.	2 – تحليل نظم المعلومات.
3 – اقتصاديات المصارف.	3 – اقتصاديات صيغ الاستثمار الإسلامي.
4 – إدارة الاستثمار.	4 – إدارة المصارف.
5 – أعمال المصارف.	5 – أعمال الاستثمار.
6 – الخدمة المصرفية.	6 – استراتيجية موارد الجهاز المصرفي.
7 – قانون المصارف.	7 – سوق الأوراق المالية.
8 – محاسبة الاستثمار الإسلامي.	8 – محاسبة المصارف.
9 – تطور الفكر الاقتصادي الإسلامي.	9 – اللغة الإنجليزية (المصارف).
10 – قضايا في التأمين والزكاة.	10 – بحث التخرج.
11 – التدريب العملي.	11 – المكتبة.

نلاحظ –مما سبق– أن مواد الاقتصاد الإسلامي الشرعي والتطبيقي تسهم إسهاماً فاعلاً في تحقيق أهداف منهج الاقتصاد الإسلامي، وفي تحديد هويته.

ثالثاً: نموذج قسم الاقتصاد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية[26]

أنشئ قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة الإمام محمد بن سعود عام 1400/1399هـ، وتلخصت أهداف إنشاء القسم في أمرين أساسيين؛ أولهما:

(26) السحيباني، محمد بن إبراهيم وآخرون. (بتصرف)، تجربة قسم الاقتصاد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خلال ربع قرن (1399–1424ه)، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، محرم 1425هـ.

إعداد طليعة رائدة من الاقتصاديين الإسلاميين للعمل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والإداري في المجتمع، تتميز بحصيلة معرفية إسلامية صرفة. وثانيهما: إعداد باحثين في الاقتصاد الإسلامي يجمعون بين الثقافتين: الاقتصادية الفنية، والإسلامية الفقهية؛ بهدف خدمة الاقتصاد الإسلامي وتدريسه بعد إكمالهم الدراسات العليا.

وتطلب تحقيق هذين الهدفين إنشاء قسم دراسي للدراسات الجامعية والعليا، مزوّد بخطط دراسية تخدم الاقتصاد الإسلامي، وتسهم في تخريج طلاب يجمعون بين الدراسة الاقتصادية الفنية والثقافة الشرعية الملائمة، وتأهيل أعضاء هيئة تدريس يجمعون بين ثقافة اقتصادية متميزة وإلمام شرعي جيد، واستقطاب عدد من المفكرين والباحثين المؤهلين في الاقتصاد الإسلامي؛ للإفادة من خبراتهم في الأبحاث والتدريس. ثمّ إنشاء مركز أبحاث للاقتصاد الإسلامي، وإصدار مجلة دورية متخصصة، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي.

وقد استطاع القسم في ضوء الظروف والإمكانات المتاحة تحقيق العديد من الأهداف التي أنشئ من أجلها، ومنها:

- إنشاء برنامج للدراسات الجامعية (بكالوريوس) في الاقتصاد الإسلامي: وهو يعد أول برنامج يقدّم درجة (البكالوريوس) في الاقتصاد الإسلامي في جامعات العالم الإسلامي.

- إنشاء برنامج للدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) في الاقتصاد الإسلامي: وقد بدئ العمل بالبرنامج عام 1405هـ، ولكنه توقف بهدف إعادة هيكلته؛ ليتواءم مع التطورات التي استجدت في مرحلة (البكالوريوس)، ومع اللائحة الجديدة للدراسات العليا الصادرة من المجلس الأعلى للتعليم العالي.

- تأهيل عدد من أعضاء هيئة التدريس تأهيلاً أكاديمياً عالياً: إذ قامت إدارة الجامعة بابتعاث مجموعة كبيرة من خريجي الدفعات الأولى لتحضير درجتي الماجستير والدكتوراه في عدد من الجامعات العالمية في الولايات المتحدة

الأمريكية، وكندا وبريطانيا؛ بهدف تكوين نواة فاعلة لأعضاء الهيئة التدريسية بالقسم، تُمثّل مختلف المدارس الفكرية والعلمية.

– تأليف عدد من الرسائل العلمية والأبحاث المحكمة في الدوريات العلمية ونشرها: فبالرغم من عدم إنشاء مركز أبحاث متخصص في الاقتصاد الإسلامي، أو تفعيل وحدة بحثية مستقلة في هذا المجال في عمادة البحث العلمي بالجامعة، فقد نُشرت العديد من الأبحاث المتخصصة؛ إمّا بطبع الرسائل العلمية، وإمّا بالإسهام في أوراق عمل أو بحوث في المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية الاقتصادية، المهتمة بجوانب من الدراسات الاقتصادية الإسلامية، وإمّا بنشر الأبحاث في الدوريات والمجلات العلمية.

– المشاركة في خدمة الجامعة والمجتمع: تمثّل ذلك بقيام العديد من أعضاء هيئة التدريس في القسم بتقديم خدماتهم الاستشارية لوحدات الجامعة المختلفة. علماً بأن عدداً منهم يتولّى حالياً مناصب قيادية في الجامعة. كما تبوأ عدد آخر مناصب استشارية في العديد من القطاعات الحكومية والخاصة.

1 – معالم الخطط الدراسية للقسم

أ – معالم الخطة الدراسية الأولى (1399– 1405هـ)

طبقت هذه الخطة منذ افتتاح القسم في العام الجامعي 1400/1399هـ إلى نهاية العام الجامعي 1405/1404هـ. ويوضح الجدول (1) أهم معالم هذه الخطة.

جدول (1): معالم الخطة الدراسية الأولى

المقررات/المستويات	1	2	3	4	5	6	7	8	المجموع	النسبة
أصول الدين	11	1	3	7	7	3	5	5	42	%27
الفقه وأصوله	2		4	4	4	4	2	2	22	%14
الاقتصاد	3	3	3	4	7	10	11	12	53	%34
المواد المساعدة	4	5	2	2					13	%8
اللغة العربية		4	4						8	%5

اللغة الإنجليزية		6	3	3	2	3			17	%11
المجموع	20	19	19	20	20	20	18	19	155	%100

وقد شملت مقررات أصول الدين: القرآن الكريم وعلومه، والتفسير، والحديث، والتوحيد، ومقررات الثقافة الإسلامية، في حين شملت مقررات الفقه وأصوله: الفقه، وأصول الفقه، والقواعد الفقهية. أمّا المقررات المساعدة فقد شملت: الرياضيات، والمحاسبة، والإحصاء، والإدارة.

ويوضح الجدول (1) عدد الوحدات الدراسية في هذه الخطة؛ إذ بلغت (155) وحدة موزعة على ثمانية مستويات دراسية. وقد قسمت هذه الوحدات إلى مقررات شرعية، منها مقررات خاصة بأصول الدين ونسبتها (27%)، ومقررات فقهية ذات صلة بالاقتصاد الإسلامي ونسبتها (14%)، ومقررات اقتصادية متخصصة نسبتها (34%)، ومقررات مساعدة ذات طبيعة فنية محضة؛ كالرياضيات والإحصاء والمحاسبة والإدارة، ونسبتها (8%)، ومقررات لغات عربية ونسبتها (5%) وأخرى إنجليزية ونسبتها (11%). ويهدف مبحث اللغة الإنجليزية إلى تمكين الطالب من استخدام المراجع الأجنبية المتخصصة استخداماً فعالاً، بعد تلقيه دورة صيفية واحدة على الأقل في اللغة الإنجليزية. وقد اقترحت الخطة عقد دورات تدريبية في مؤسسات المملكة الاقتصادية لطلبة السنة الثانية؛ بغية تمكينهم من الاطلاع على مراحل سير العمل فيها، وربط الجانب النظري من دراساتهم المتخصصة بالجانب العملي.

ب – معالم الخطة الدراسية الثانية (1406/1405هـ – 1423/1422هـ)

وبما أن علم الاقتصاد من العلوم المتجددة التي ينبغي تحديث محتوياتها بصورة مستمرة، فقد عُدِّلت الخطة الدراسية للقسم منذ العام الجامعي 1406/1405هـ؛ بهدف التركيز على المقررات التخصصية التي تثري الجانب العلمي للخريجين، وتلبي متطلبات سوق العمل، وتتوافق مع المستجدات المعاصرة في المجال الاقتصادي. وقد تطلب ذلك زيادة عدد المقررات المساعدة والتخصصية، مع

الإبقاء على المواد الشرعية واللغوية، ومن ثمّ زيادة عدد الساعات الدراسية اللازمة للتخرج. ويوضح الجدول (2) عدد الساعات التي تتضمنها الخطة الدراسية (191) ساعة موزعة على ثمانية مستويات دراسية.

وقد تمثّلت أبرز معالم الخطة الدراسية الثانية في أنها قسمت المقررات إلى: شرعية، واقتصادية، ومساعدة ولغوية. وقد أولت الخطة مقررات أصول الدين والمواد الفقهية ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي أهمية خاصة؛ إذ بلغت نسبة ساعاتها من المجموع (20%) و(14%) على التوالي. بينما خصصت للمقررات الاقتصادية ما نسبته 40% من مجموع الساعات. أمّا المقررات المساعدة فقد خصص لها ما نسبته 14% من المجموع. في حين خصص لدراسة اللغتين: العربية والإنجليزية ما نسبته5%، و8% من مجموع الساعات على التوالي.

جدول (2): معالم الخطة الدراسية الثانية

المقررات/المستويات	1	2	3	4	5	6	7	8	المجموع	النسبة
أصول الدين	6	4	4	6	6	6	3	3	38	%20
الفقه وأصوله		3	3	3	3	3	6	6	27	%14
الاقتصاد	7	6	8	4	9	12	15	15	76	%40
المواد المساعدة	6	4	3	7	2	4			26	%14
اللغة العربية	3	3	3						9	%5
اللغة الإنجليزية	3	3	3	3	3				15	%8
المجموع	25	23	24	23	23	25	24	24	191	%100

وقد شملت مقررات أصول الدين: القرآن الكريم وعلومه، والتفسير، والحديث، والتوحيد، ومقررات الثقافة الإسلامية، في حين شملت مقررات الفقه وأصوله: الفقه، وأصول الفقه، والقواعد الفقهية. أمّا المقررات المساعدة فقد شملت: الرياضيات، والمحاسبة، والإحصاء، والإدارة.

جدير بالذكر أن هذه الخطة لم تطبق على نحو تدريجي، بل طبقت على جميع المستويات في وقت واحد بعد إقرارها.

ت – معالم الخطة الدراسية الثالثة (1423/1422هـ – حتى الآن)

طُبِّقَت هذه الخطة منذ العام الجامعي 1423/1422هـ، بعد موافقة مجلس التعليم العالي في تاريخ 1420/6/23هـ (الجلسة السادسة عشرة) على تعديل اسم القسم، من "الاقتصاد الإسلامي" إلى "الاقتصاد والعلوم الإدارية"، وتشعيبه إلى ثلاث شعب هي: الاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال، وذلك بناء على توصية مجلس الجامعة. ومن الجدير بالذكر أن تغيير المسمى لم يغير من توجه القسم في سعيه نحو تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، كما يؤكد ذلك التكوين الأساسي لمقررات الخطة الثالثة وأهداف مناهجها؛ إذ اهتمت هذه الخطة بتزويد الطلبة بالمعلومات والمهارات الكافية في مجال التخصص، التي تمكّنهم من ممارسة العمل في مختلف المؤسسات والدوائر، كما تهيئ الراغبين منهم في مواصلة التحصيل العلمي للالتحاق ببرامج الدراسات العليا في التخصصات الثلاثة. وتتكون الخطة الدراسية، كما يبينها الجدول (3) من ثمانية مستويات؛ خصصت الأربعة الأولى منها لتكون مشتركة بين جميع التخصصات. لذا، فقد تم التركيز فيها على المتطلبات الأساسية. أمّا المستويات الأربعة الأخيرة فقد غلب عليها مقررات التخصص لكل شعبة؛ ليتمكن الطالب من استيعاب جميع المقررات الأساسية لكل تخصص كما لو كان قسماً مستقلاً بذاته. وقد روعي عند توزيع المقررات التكامل والتناسب بينها من حيث المستويات والمكونات العلمية، كما روعي في الخطة أن تكون مرنة؛ إذ إنّها تسمح بأي تعديلات مستقبلية، دون المساس بمكوناتها الأساسية التخصصية.

وسنبحث هنا في خطة شعبة الاقتصاد؛ التي تتألف من (145) ساعة دراسية موزعة على ثمانية مستويات دراسية بواقع (18) ساعة لكل مستوى دراسي. وقبل الحديث عن معالم هذه الخطة، تجدر الإشارة إلى أنه تم تخفيض الساعات المطلوبة للتخرج بما يتوافق مع الأقسام الأخرى المماثلة داخل المملكة وخارجها؛ إذ درست الخطط الدراسية لعدد من أقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي في

العديد من الجامعات، ثمّ دمج عدد من المقررات المتماثلة أو المتشابهة، فضلاً عن إدراج مقررات جديدة تتوافق مع التطورات الاقتصادية.

جدول (3): معالم الخطة الدراسية الثالثة

المقررات/المستويات	1	2	3	4	5	6	7	8	المجموع	النسبة
أصول الدين	3	5	5	5	1	1	1	1	22	%15
الفقه وأصوله	2		5	5	6	2			20	%14
الاقتصاد	3	3		6	11	15	17	17	72	%50
المواد المساعدة	6	6	9	2					23	%16
اللغة العربية	2	2							4	%3
اللغة الإنجليزية	2	2							4	%3
المجموع	18	18	19	18	18	18	18	18	145	%100

وقد شملت مقررات أصول الدين في هذه الخطة: القرآن الكريم وعلومه، والتفسير، والحديث، والتوحيد، ومقررات الثقافة الإسلامية، في حين شملت مقررات الفقه وأصوله: الفقه، وأصول الفقه، والقواعد الفقهية. أمّا المقررات المساعدة فشملت: الرياضيات، والمحاسبة، والإحصاء، والإدارة.

وتتلخص معالم هذه الخطة في أنها قسمت المقررات إلى: تخصصية شرعية، واقتصادية، ومساعدة ولغوية. وقد أولت الخطة المقررات الشرعية أهمية خاصة؛ إذ بلغت نسبتها 15% من مجموع الساعات، في حين بلغت نسبة المقررات الفقهية ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي 14% من مجموع الساعات، وبلغت نسبة المقررات الاقتصادية 50% من مجموع الساعات. أمّا المقررات المساعدة فقد خصص لها ما نسبته 16% من مجموع الساعات. كما خصص للغتين: العربية والإنجليزية ما نسبته 6% من مجموع الساعات.

وبخلاف الخطة الثانية، فقد تم تطبيق هذه الخطة على نحو متدرج، ابتداء من الفصل الدراسي الأول لعام 1423/1422هـ.

2 - ملحوظات على الخطط الدراسية

- يوضح الشكل (1) أن الخطة الثانية كان لها التأثير الأكبر في القسم ومخرجاته في الفترة الماضية؛ إذ نالت نصيب الأسد من تجربة القسم في مجال التدريس. وأنه أخذ بأسلوب التدرج في تطبيق الخطة الثالثة التي تمثّل عودة إلى الأصل؛ أي إلى الخطة الأولى، مما يؤكد سلامة المسار الذي سلكه القسم في البداية.

شكل (1) تطور إجمالي عدد الساعات في الخطط الدراسية

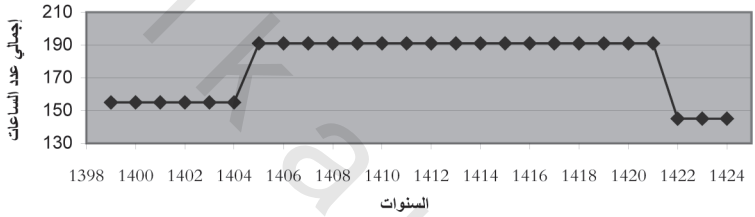

شكل (2) تطور نسب المقررات الدراسية

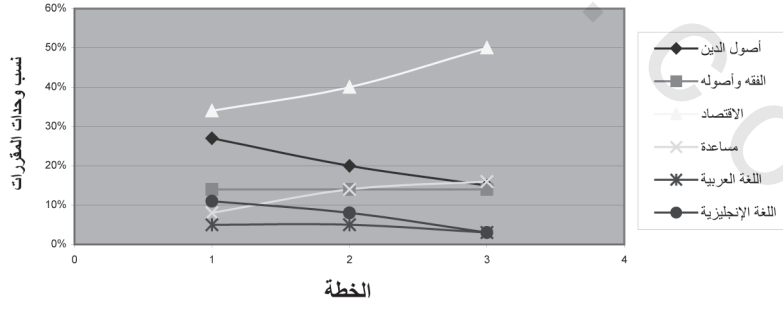

- يوضح الشكل (2) تزايد نسبة المقررات الاقتصادية والمساعدة مع تطور الخطط الدراسية، الذي كان على حساب مقررات اللغة ومتطلبات الجامعة من مقررات أصول الدين، في حين لم تتغير نسبة مقررات الفقه وأصوله في الخطط الثلاث.[27]
- صَاحَب تطبيق الخطة الثالثة تغير في مسمى القسم، وتغير هيكلي في بنيته نحو التوسع في طرح تخصصات جديدة يتطلبها سوق العمل. لذا، لا يمكن النظر لهذا التغير في الخطة بمعزل عن هذا التغير الهيكلي، الذي يعد في الواقع مرحلة انتقالية مهمة في تاريخ القسم.[28]
- تعد تجربة القسم السابقة، وتغير الظروف التي نشأ فيها من أهم الأسباب التي تكمن وراء التغير الهيكلي الذي صاحب الخطة الثالثة. فالتوسع في التطبيقات الحديثة للمعاملات الإسلامية والحاجة لمواءمة مخرجات القسم مع متطلبات سوق العمل، وضع القسم في تحد مستقبلي، تطلب منه تشكيل رؤيته المستقبلية بما ينسجم مع حاجة القطاع الخاص المتنامية لتطبيق مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي، والسياسة العامة للتعليم في المملكة، الرامية إلى ربط التعليم الجامعي بمتطلبات سوق العمل.

3 - الرؤية المستقبلية للقسم

يلاحظ من الإنجازات التي حققها القسم أنها لم تحقق جميع الأهداف التي أنشئ القسم من أجلها. ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب الآتية:

- قلة الموارد المالية التي حالت دون استقطاب العدد المناسب من الأساتذة المتميزين في الاقتصاد الإسلامي، وإنشاء مركز أبحاث متخصص في الاقتصاد الإسلامي، وإصدار دورية متخصصة في هذا المجال.
- استمرار وضع القسم تحت مظلة كلية؛ إذ لم يؤخذ بتوصية مجلس كلية

(27) السحيباني، **تجربة قسم الاقتصاد في جامعة الإمام محمد بن سعود**، مرجع سابق، ص16.

(28) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الشريعة باستقلال القسم بوحدة متميزة يطلق عليها (كلية الاقتصاد) بعد استكمال القسم مقوماته.

- ضعف الطلب على خريجي الاقتصاد بعامة وخريجي القسم بخاصة في سوق العمل؛ بسبب عدم تفهم كثير من القطاعات الحكومية والأهلية لطبيعة دور القسم، وتفاصيل خططه الدراسية، ومؤهلات أعضاء هيئته التدريسية.

ولا شك في أن هذا الإخفاق الجزئي يضع القسم في تحد مستقبلي، في سعيه لتحقيق جميع الأهداف التي أنشئ من أجلها. وتتمثل رؤيته المستقبلية في ظل الفجوة القائمة بين أهداف القسم وما تحقق منها حتى الآن في ما يأتي:

1 – الاستمرار في تحديث الخطط الدراسية، وتقديم (دبلومات) متخصصة؛ لتحقيق التوافق بين مخرجات القسم ومتطلبات سوق العمل؛ سواء من قبل الجهات الحكومية، أو الخاصة المستفيدة حالياً، أو المرشحة للاستفادة من خدمات طلاب القسم في المستقبل.

2 – وضع معايير جديدة لقبول الطلبة في القسم أو التحويل إليه؛ إذ لوحظ أن فتح باب القبول دون معايير مسبقة أدى إلى زيادة معدل تعثر الطلبة المقبولين في القسم، بسبب تدني معدلاتهم أو تخصصاتهم السابقة. وقد أفضى ذلك إلى أثرين سلبيين طويلي المدى، هما: تداول مقولات سلبية غير دقيقة عن صعوبة القسم، وعدم تمثيل خريجي القسم للنوعية التي يرغبها القسم في متخرجيه عند دخولهم سوق العمل. وللتغلب على مثل هذه الآثار، ينبغي للقسم –من أجل استعادة سمعته في سوق العمل– إعادة النظر في سياسة القبول، وتدريس الطلبة وتدريبهم وفق خطة دراسية محكمة، والتعريف بإمكانياتهم وخدماتهم لاحقاً.

3 – تحويل القسم إلى كلية مستقلة، ودعمها بالموارد المالية والإدارية للقيام بدور فاعل في خدمة الجامعة والمجتمع. وتعد الموافقة على تشعيب القسم أولى خطوات هذا التحول، الذي يؤمل أن يتم قريباً. وتعد الشراكة بين القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى القطاع التطوعي (الهبات والأوقاف)، من الأساليب المجدية لتوفير الموارد المالية للقسم، اعتماداً على ما لديه من موارد بشرية، وما لدى الجامعة من إمكانات مادية.

4 – ربط مكتبة القسم بمصادر المعلومات الإلكترونية الفقهية والاقتصادية. ومن الآليات المهمة المساعدة على ذلك، ارتباط القسم حالياً بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، مما أسهم في توفير وسيلة تعليمية مهمة للطلبة، بالإضافة إلى تيسير سبل الحصول على المعلومات، وتعرّف مصادرها.

5 – التوعية بدور القسم عن طريق التعريف بالقسم، وإنشاء موقع له على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت). ويعكف القسم حالياً على وضع استراتيجية للتعريف به باستخدام أفضل وسائل الاتصال الممكنة.

6 – التوسع في استخدام معامل الحاسب الآلي وطرق التدريس الحديثة؛ إذ يتوافر لدى القسم حالياً معملان للحاسب الآلي، وأجهزة لتقديم العروض المرئية يمكن استخدامها للعرض في الندوات واللقاءات والمحاضرات.

7 – تفعيل النشاط العلمي داخل القسم، من خلال استحداث لقاء علمي شهري، بالتعاون مع الباحثين المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي، وفقه المعاملات من داخل الجامعة وخارجها.

8 – تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالقسم في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية. ويعد هذا الأمر وسيلة فاعلة للتعريف بالقسم ودوره في خدمة الدراسات الاقتصادية عموماً، والاقتصادية الإسلامية بخاصة.

9 – بناء علاقات متينة مع المؤسسات الخاصة المهتمة بالدراسات الاقتصادية الإسلامية والمرشحة للاستفادة من خدمات خريجي القسم وأساتذته، لما يترتب على ذلك من إسهام أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع، وزيادة الفرص الوظيفية المتاحة لخريجي القسم.

10 – إصدار دورية محكمة متخصصة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات العلمية التي تعكس فلسفة القسم.

11 – العمل على استكمال خطوات الموافقة على إنشاء جمعية الاقتصاد الإسلامي التي اقترحها القسم، ويؤمل أن تكون حلقة وصل بين الباحثين والمهتمين في تخصص الاقتصاد الإسلامي في المستقبل.

رابعاً: مقارنة بين التجربتين: السودانية والسعودية

من خلال تناولنا للتجربتين: السودانية والسعودية في وضع مناهج لتدريس علم الاقتصاد الإسلامي في جامعات البلدين، سنعقد مقارنة نستشف من خلالها أوجه التشابه والاختلاف بينهما، وانعكاس أثر هاتين التجربتين في المجتمعين السوداني والسعودي، ودورهما في تشكيل الشخصية.

1 – الأهداف

لقد أدركت كل من السودان والسعودية –على غرار دول العالم الإسلامي– أهمية الاقتصاد الإسلامي في تقدم الأمة ورقيها، وتجلّى هذا في عدد من المؤتمرات التي عقدت في السبعينيات من القرن الماضي، التي كانت من أهم توصياتها الإيعاز إلى جامعات العالم الإسلامي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، ورعاية البحث العلمي في مجالاته، وفي هذا الصدد تشابهت الأهداف المسطَّرة في كل من السعودية والسودان، فكان السعي لتطوير مناهج لتعليم الاقتصاد الإسلامي، وإعداد نخبة من الاقتصاديين الإسلاميين، تجمع بين الثقافتين: الاقتصادية الفنية والإسلامية، ويمكن الاعتماد عليها في مختلف القطاعات الصناعية والإدارية والتعليمية.

واستعانت الجامعات في كل من السعودية والسودان بمجموعة من الوسائل لتحقيق الأهداف المسطَّرة، وبالرغم من تفاوت الإمكانات المادية والبشرية، فإن البلدين اتفقا على مجموعة من الوسائل، أهمها: إعداد مناهج لتدريس الاقتصاد الإسلامي؛ سواء لمرحلة التدرج، أو لما بعد التدرج، وتأهيل أعضاء هيئة تدريس يجمعون بين الدراسات الفنية والدينية، واستقطاب أساتذة وباحثين في مجال الاختصاص، وكذا إنشاء مراكز للأبحاث وإقامة ندوات ومؤتمرات، وإصدار مجلات دورية.

2 – تطوير المناهج

من خلال تناولنا تركيبة مختلف مناهج الاقتصاد الإسلامي بالجامعات السعودية والسودانية، يمكن أن نوضح عدد المواد المدرَّسة، ونسبها إلى العدد الإجمالي لكل جامعة وفق الجدول الآتي:

جدول (4): مقارنة عدد المواد ونسبها بين مختلف الجامعات.

الجامعة/ المقررات	أم درمان	القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	وادي النيل	سنار	المعهد	غرب كردفان	الإمام محمد بن سعود (الخطة الدراسية 3)
مواد شرعية	% 20.8	% 39	% 25.8	% 19.1	% 9.9	% 30.3	% 29
مواد اقتصادية	% 41.6	% 32.9	% 40.3	% 42.6	% 28.2	% 34.2	% 50
مواد مساعدة	% 37.6	% 28	% 33.9	% 38.3	% 61.9	% 35.5	% 21
مجموع النسب	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100	% 100
العدد الإجمالي للمواد	48	82	62	68	71	76	145

ولتسهيل عملية المقارنة، يمكن الاستعانة بالأشكال الآتية:

شكل (3): مقارنة نسب المواد الشرعية إلى العدد الإجمالي للمواد بين مختلف الجامعات.

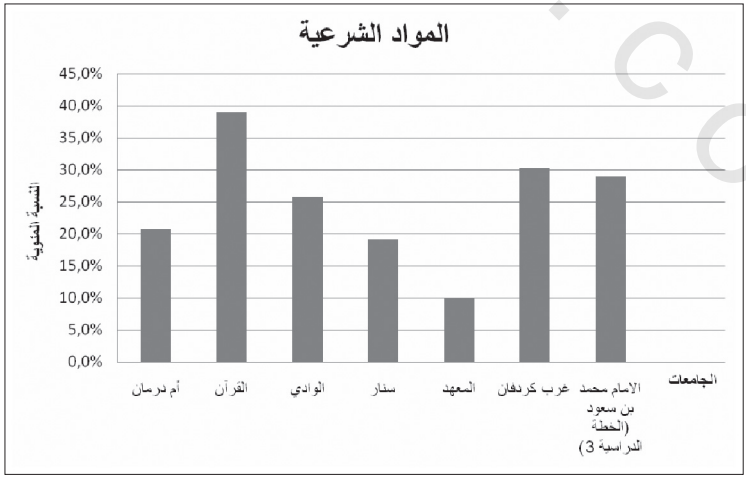

– نلاحظ من الشكل (3) الاختلاف الواضح في نصيب المواد الشرعية من جملة المواد المشكلة لمنهج علم الاقتصاد الإسلامي بين مختلف الجامعات، ويقدر الاختلاف بين أكبر نسبة وأصغرها بما نسبته 29.1%؛ إذ تفردت جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان بالنسبة الكبرى (39%)، وهذا راجع إلى طغيان الجانب الديني على الجانب الفني في مناهج الجامعة، في حين سجلت أقل نسبة للمواد الشرعية في المعهد (9.9%)، فيما تقاربت النسبة بين جامعة الإمام محمد بن سعود بالسعودية (29%)، وجامعة غرب كردفان بالسودان (30.3%).

شكل (4): مقارنة نسب المواد الاقتصادية إلى العدد الإجمالي للمواد بين مختلف الجامعات.

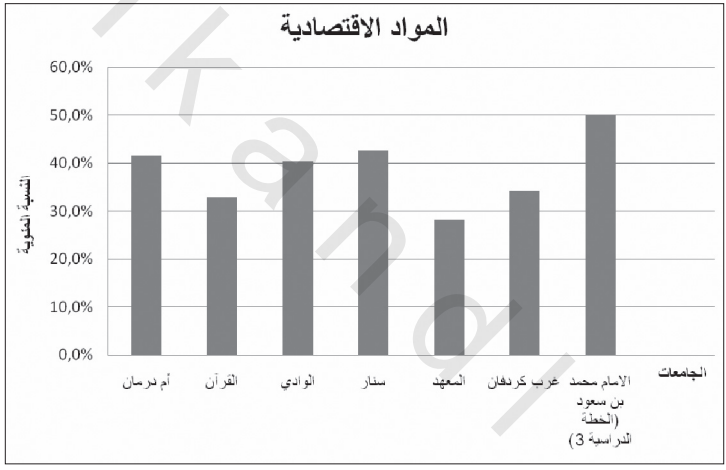

– نلاحظ من الشكل (4) أن مجال الاختلاف بين نسب المواد الاقتصادية إلى العدد الإجمالي للمواد المكونة للمنهج، أقل منه بالنسبة إلى المواد الشرعية، فقد بلغت نسبته 21.8% بين أكبر نسبة، مسجلة بجامعة الإمام محمد بن سعود (50%) وأقل نسبة مسجلة بالمعهد (2.28%). وهذا راجع إلى قدم تجربة تدريس العلوم الاقتصادية التقليدية، ومن ثَمَّ اكتساب معظم الجامعات خبرة في تدريس هذه المناهج.

Obeikandi.com

شكل (5): مقارنة نسب المواد المساعدة إلى العدد الإجمالي للمواد بين مختلف الجامعات.

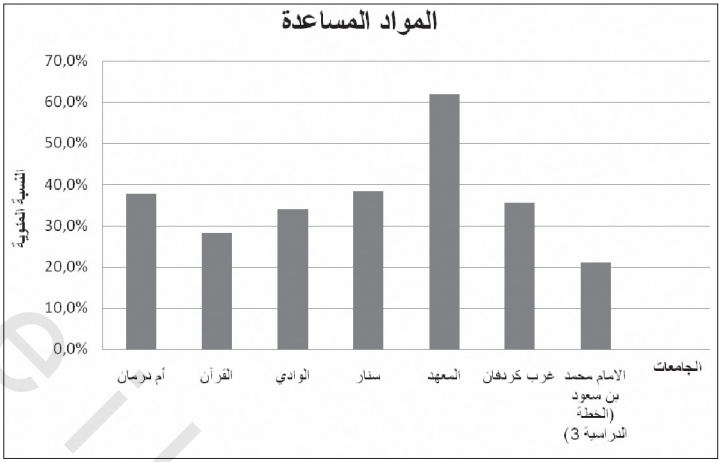

– نلاحظ من الشكل (5) أن اختلاف النسب قد توسع بالنسبة إلى المواد المساعدة؛ إذ بلغ 40.9%، سجلت أعلاها بالمعهد 61.9%، وأقلها بجامعة الإمام محمد بن سعود 21%. وهذا راجع إلى اهتمام المعهد بتنمية قدرات الطالب؛ بتزويده بأدوات تساعده على البحث والتحصيل الجيد للعلوم، مثل: اللغات، والمقاييس الكمية، ومنهجية البحث. في حين كان توجه جامعة الإمام محمد بن سعود إلى إغناء معرفة الطالب في ميدان تخصصه، وجعله يستخدم جلّ طاقته للإلمام بعلم الاقتصاد الإسلامي بشقيه: الاقتصادي والشرعي.

شكل (6): مقارنة العدد الإجمالي للمواد المكونة لمنهج الاقتصاد الإسلامي بين مختلف الجامعات

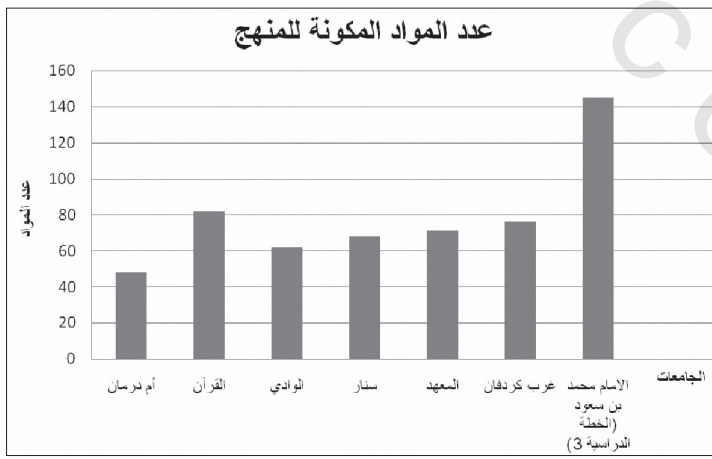

- نلاحظ من الشكل (6) التباين الكبير في عدد المواد المدرَّسة في أقسام الاقتصاد الإسلامي بين مختلف الجامعات، كما نلاحظ تقارباً نسبياً بين عدد المواد على مستوى الجامعات السودانية، في حين يبدو الاختلاف جلياً، خاصة بين جامعة الإمام محمد بن سعود في السعودية (145 مادة)، وجامعة أم درمان بالسودان (48 مادة). وهذا يدل على عدم وجود تنسيق بين مختلف أقسام الاقتصاد الإسلامي في تصميم المناهج؛ سواء داخل البلد الواحد، أو بين بلدين مختلفين، مثل السودان والسعودية.

3 - الأهداف المحققة

تمكنت أقسام الاقتصاد الإسلامي في السودان والسعودية من تحقيق أهدافها المسطَّرة جزئياً، لكنها لم تبلغ جميع الأهداف؛ وذلك لوجود عقبات عدّة، أهمها: قلة الموارد المالية، وعدم وضوح الرؤية فيما يخص تدريس هذا العلم، وضعف التنسيق بين الجامعات نفسها وبين الجامعات ومختلف المؤسسات الإدارية والصناعية. لكن، وبالرغم من وجود هذه العراقيل، فقد تمكّنت أقسام الاقتصاد الإسلامي في كل من البلدين من تحقيق إنجازات عدّة، أبرزها: إنشاء برامج للدراسات الجامعية والدراسات العليا، وتأهيل عدد من أعضاء هيئة التدريس تأهيلاً أكاديمياً عالياً، وتأليف عدد من الرسائل العلمية، والأبحاث المحكمة ونشرها في الدوريات العلمية، والمشاركة في تقديم خدمات استشارية للجامعة والمجتمع.

خاتمة

يتضح لنا -مما سبق- دور علم الاقتصاد الإسلامي في بلورة نظرية التكامل العلمي بين العلم الشرعي، والعلوم الوضعية؛ وذلك من خلال مزجه بين التطور العلمي والتقدم الأخلاقي. ومن ثَمَّ يمكننا الحديث عن نموذج واقعي تتحقق فيه نظرية التكامل المعرفي، ويتمخض عنه طالب علم مسلم قادر على النهوض

بالأمة؛ اقتصادياً وأخلاقياً وحضارياً، بالرغم من أن مناهج تدريس هذا النموذج ما زالت بحاجة إلى تقويم وتطوير ودعم؛ لما يشوبها من نقائص، كما لاحظنا من خلال دراستنا لحالتي أقسام الاقتصاد الإسلامي في كل من: السودان والسعودية.

ويمكن أن نجمل ملاحظاتنا عن مناهج تعليم الاقتصاد الإسلامي في كل من: السعودية والسودان على النحو الآتي:

ثمة اختلاف في عدد المواد المدرسة في هذه المناهج بين مختلف الأقسام، فضلاً عن اختلاف نوعيتها. كما لاحظنا ضآلة تمثيل مواد الاقتصاد الإسلامي في عملية التكامل المعرفي مقارنة بنصيب كل من المواد الشرعية، ومواد الاقتصاد الوضعي. وكشف البحث أيضاً عن قصور في تحديد هوية الاقتصاد الإسلامي ومنهجه؛ أي مكانته من الاقتصاد الوضعي، وعدم مواكبة المناهج للتطورات العلمية التطبيقية والنظرية في السودان، في حين لاحظنا محاولة لتطويرها وعصرنتها في السعودية. وتوصلت الدراسة إلى أنه يغلب على أعضاء هيئة التدريس التخصص في العلوم الشرعية والاقتصاد الوضعي على حساب الاقتصاد الإسلامي، فضلاً عن ضعف إسهاماتهم العلمية، وانعدامها في بعض الأقسام. ورأت كذلك أن هناك ندرةً في المراجع، ونقصاً بالتوعية بأهمية هذا العلم، ولعل ذلك راجع إلى قلة العلاقات التعاونية بين أقسام الاقتصاد الإسلامي والمؤسسات الفكرية والمؤسسات التطبيقية الداخلية والخارجية.

وعليه، توصي الدراسة بالآتي: إقامة ندوات ومؤتمرات علمية؛ لما لها من أهمية في وضع أسس المناهج وتطبيقها، ثمّ تطويرها. وتحديد هوية الاقتصاد الإسلامي ومنهجه وهدفه. وإنشاء هيئة رسمية تشرف على أقسام الاقتصاد الإسلامي عبر العالم من حيث منهج التدريس. وإنشاء تخصصات جديدة مثل الاقتصاد الإسلامي الشرعي، أو التطبيقي. والاستفادة من التخصصات السابقة؛ إمّا في كلية الاقتصاد الإسلامي، وإمّا في قسم منفصل في إحدى الكليات. وتأهيل أعضاء هيئة التدريس والاستفادة من العلاقات التبادلية الداخلية والخارجية.

ووضع معايير لقبول الطلبة في الاقتصاد الإسلامي تراعي رغباتهم وقدراتهم العلمية. وتوفير الدعم المالي للأقسام؛ سواء لأعضاء هيئة التدريس، أو للوسائل والتجهيزات المادية. والاستفادة من التقنيات الحديثة في التعليم كالإنترنت، وأجهزة العرض (datashow)، وتوعية هيئة التدريس والطلبة بأهمية التكامل المعرفي في كل خطوة من خطوات تصميم المناهج وتنفيذها. وتكييف المواد العلمية المستوردة مع بيئة المجتمع الإسلامي؛ إذ لا يمكن تطبيقها مباشرة.

obeikandl.com

الملحق الإحصائي

جدول (1): عدد مواد علوم الشريعة في الجامعات السودانية ونوعها.[29]

العدد / النوع	أم درمان	القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	وادي النيل	سنار	المعهد	غرب كردفان
أ. مواد أساسية						
1.القرآن الكريم والتجويد	4	10	8	1	-	8
2.عقيدة التوحيد	1	2	1	1	-	2
3.التفسير وعلوم القران	1	2	-	1	-	2
4.الحديث وعلومه	1	2	-	1	-	2
5.الفقه وأصوله	-	2	1	2	3	-
ب. ذات طابع اقتصادي						
1.فقه المعاملات	1	4	2	1	2	2
2.فقه الزكاة	-	1	1	-	-	-
3.مقاصد الشريعة الإسلامية	1	-	-	1	-	1
جـ ذات طابع متنوع						
1.نظام التأمين في الإسلام	-	1	1	1	-	1
2.الثقافة الإسلامية	-	-	-	1	2	-
د. ذات عبء على الطالب						
1.فقه العبادات	-	4	-	1	-	1
2.فقه السيرة	-	1	1	-	-	1
3.نظام الحكم في الإسلام	1	1	-	-	-	-
4.منهج التربية في الإسلام	-	1	-	-	-	-
5.مدخل الدعوة	-	-	1	1	-	2
6.تاريخ الخلفاء الراشدين	-	1	-	-	-	-
7.التاريخ الإسلامي	-	-	-	1	-	1
الإجمالي	10	32	16	13	7	23
أ. أساسية	7	18	10	6	3	14
ب.اقتصادية	2	5	3	2	2	3
ج. متنوع	صفر	1	1	2	2	1
د. عبء	1	8	2	3	صفر	5

(29) عز الدين، مالك الطيب محمد. "تقويم مناهج الاقتصاد الإسلامي بالجامعات والمعاهد العليا السودانية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مارس 2003م، ملاحق البحث، ص24.

جدول (2): عدد مواد العلوم الاقتصادية في الجامعات السودانية ونوعها.

العدد / النوع	أم درمان	القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	وادي النيل	سنار	المعهد	غرب كردفان
أ. مواد وضعية						
1. مبادئ الاقتصاد	1	2	-	1	-	-
2. النظرية النقدية	-	1	-	1	1	1
3. الاقتصاد الرياضي	1	2	1	1	-	1
4. الاقتصاد القياسي	1	2	1	2	-	1
5. الاقتصاد السوداني	1	1	1	1	2	-
6. الاقتصاد الدولي	1	1	1	2	-	1
7. الاقتصاد التطبيقي	1	-	1	1	-	1
8. قضايا اقتصادية معاصرة	-	1	-	-	2	1
9. الاستثمار والجدوى الاقتصادية	1	1	1	1	-	1
10. موارد اقتصادية	1	-	1	-		-
ب. إسلامية						
1. اقتصاديات الزكاة والوقف	-	1	1	-	-	1
2. اقتصاديات العمل والأجور	-	1	-	-	-	-
3. اقتصاديات العالم الإسلامي	-	1	-	1	-	-
4. اقتصاديات صيغ الاستثمار الإسلامي	-	-	-	-	-	1
5. حسابات الاستثمار والزكاة	-	-	-	-	2	1
6. أصول الاقتصاد الإسلامي	1	-	3	1	-	2
7. تنظيم السوق الإسلامي	-	-	1	-	-	-
8. تفسير آيات الاقتصاد	-	-	-	1	-	1
9. المصارف الإسلامية	1	-	1	1		-
جـ. متنوعة						
1. الاقتصاد الجزئي	1	2	1	2	2	2
2. الاقتصاد الكلي	1	2	2	2	2	2
3. النقود والمصارف	1	1	2	1	2	1
4. المصطلحات الاقتصادية	2	2	1	1	2	2
5. التنمية الاقتصادية والتخطيط	2	2	2	2	1	2
6. بحث التخرج	1	1	1	2	2	2
د.مواد مقارنة						
1. المالية العامة والاقتصاد المقارن	1	2	3	2	1	1
2. تاريخ الفكر الاقتصادي	1	1	1	1	-	1

جدول (3): عدد مواد العلوم المساندة في الجامعات السودانية ونوعها[30]

العدد / النوع	أم درمان	القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	وادي النيل	سنار	المعهد	غرب كردفان
أ. مفيدة للاقتصادي						
1.العلوم المحاسبية	1	1	–	3	10	2
2.العلوم الإدارية	1	2	1	3	3	1
3.الرياضة البحثية	1	2	1	2	1	2
4.الإحصاء الوصفي	1	1	1	1	1	2
5.الإحصاء التطبيقي	1	1	1	-	-	1
6.العلوم القانونية	2	1	–	3	2	1
الإجمالي	7	8	4	12	17	9
ب. مفيدة للعصر						
1.علوم الحاسوب	1	2	2	2	8	2
2.علوم المصارف	-	-	-	-	6	-
3.مناهج البحث العلمي	1	1	1	1	1	1
4.الإجمالي	2	3	3	3	15	3
جـ. اللغات						
1.اللغة العربية	4	8	7	5	6	8
2.اللغة الإنجليزية	2	4	5	5	6	7
3.اللغة الفرنسية	-	4	-	-	-	-
الإجمالي	6	12	12	10	12	15
د. ذات عبء على الطالب						
1.العلوم السياسية	3	-	-	-	-	-
2.الصحافة والإعلام	-	-	2	-	-	-
3.المعاجم والفهارس	-	-	-	1	-	-
الإجمالي	3	0	2	1	0	0

(30) المرجع السابق، ص25.

obeikandl.com

- يخير الطالب ما بين دراسة اللغة الإنجليزية أو اللغة الفرنسية في جامعة القرآن الكريم.[31]
- تتضمن مادة اللغة العربية تعلم مهارات وظيفية في جامعة سنار.

جدول (4): عدد مواد العلوم الثلاثة في الجامعات السودانية ونوعها.

العدد / النوع	أم درمان	القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	وادي النيل	سنار	المعهد	غرب كردفان
أ. جملة مواد الشريعة	10	32	16	13	7	23
1. أساسية	7	18	10	6	3	14
2. اقتصادية	2	5	3	2	2	3
3. متنوع	0	1	1	2	2	1
4. عبء على الطالب	1	8	2	3	0	5
ب. جملة المواد الاقتصادية	20	27	25	29	20	26
1. وضعية	8	11	6	11	6	7
2. إسلامية	2	3	6	4	2	6
3. متنوعة	8	10	9	10	11	11
4. مقارنة	2	3	4	4	1	2
جـ. جملة المواد المساندة	18	23	21	26	44	27
1. مفيدة للاقتصادي	7	8	4	12	17	9
2. مفيدة للعصر	2	3	3	3	15	3
3. اللغات	6	12	12	10	12	15
4. عبء على الطالب	3	0	2	1	0	0
العدد الكلي	48	82	62	68	71	76

(31) المرجع السابق، ص26.

obeikandl.com